الاتحـــاد الأوروبـــي

المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜⵉⵔⵜ
ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵏ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ

Royaume du Maroc - Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social

تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة 2012-2016

حصيلة أشغال اللقاء الوطني حول التقييم نصف المرحلي

11 أكتوبر 2014

تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة 2012-2016

حصيلة أشغال اللقاء الوطني نصف المرحلي

11 أكتوبر 2014

المحتويات

ملخص 4
السياق العام 9
تقديم 11
أهداف اللقاء 13
محطات أشغال الملتقى 15
أشغال الجلسة الختامية 19
أشغال الورشات الموضوعاتية 20
المجال الأول: مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة 20
المجال الثاني: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء 28
المجال الثالث: تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة 32
المجال الرابع: تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية 40
المجال الخامس: تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات 44
المجال السادس: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والأسر 51
المجال السابع: الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي 60
المجال الثامن: تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل 65
خلاصة تحليلية 71
الخلاصات العامة والتوصيات 74
توصيات عامة 74
التوصيات ذات الصلة بآليات التنسيق والتتبع 75
التوصيات المرتبطة بتنزيل تدابير الخطة بمرجع إلى المؤشرات المحددة بشكل مسبق 76
التوصيات المرتبطة بتقارير التتبع 76
التوصيات المرتبطة بتنسيق الخطة 76
التوصيات المتعلقة بالمقاربات وبمنهجية التدخل المتبناة 77
بيبليوغرافيا 78
ملحقات 79

ملخص

يشمل هذا التقرير خلاصة أشغال اللقاء المنعقد بتاريخ 11اكتوبر 2014 والذي يتمحور حول التقييم نصف المرحلي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام». كما يتضمن مجمل النقاشات والمقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تحسن أداء المتدخلين في مجال تحقيق أهداف الخطة التي تم تحديدها وفقا لمؤشرات دقيقة ومحكمة.

استهدف الملتقى الوقوف على:

- التقدم الحاصل في تنزيل الخطة «إكرام» على أرض الواقع؛
- حصيلة المكتسبات التي يتعين تعزيزيها والإكراهات التي يتعين تجاوزها؛
- مجمل التحديات التي يتعين رفعها من أجل تحقيق سلس لأهداف الخطة.

وقد تم افتتاح سير أشغال الملتقى بكلمات السيدة وزيرة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية والسيدين وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة وسفير الاتحاد الأوروبي. وتم التذكير بالأهمية الاستراتيجية للملتقى باعتبارها محطة تقييم مرحلي مشترك وكذا التنويه بجملة الإنجازات المحرزة تشريعيا وبنيويا واجتماعيا، والتي من شأنها أن تعزز المساواة وتؤسس للمناصفة المنصوص عليها دستوريا.

أما أشغال **الورشات الموضوعاتية الثمانية**، فقد انكبت على رصد المكتسبات وكذا التحديات المواجهة، وذلك بمرجع إلى الأهداف والمؤشرات المسطرة في الخطة بشكل مسبق ومحكم.

وبالنسبة لكل محور، تتلخص أهم هذه المنجزات فيما يلي:

مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة عبر:

- إرساء وتفعيل آليات التنسيق والتتبع والتقييم؛
- تطوير البعد المعلوماتي للخطة؛
- تبني مقاربات معززة للتنسيق والتشاركية.

مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء وذلك من خلال:

- تعزيز الترسانة القانونية بتشريعات تروم المساواة والمناصفة؛
- تطوير المنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف المبني على النوع وإعداد دفتر تحملات موحد لمراكز الاستماع والتوجيه؛
- إعمال برامج تحسيسية مندمجة لمناهضة العنف؛
- إرساء آليات التكفل بالنساء والأطفال بجميع محاكم المملكة وإنشاء مراكز للنساء.

تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة وذلك عبر:

- إرساء آليات تتبع وتقييم وضعية المساواة بالقطاع؛
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية؛
- إعداد استراتيجية قطاعية لنشر مبادئ الإنصاف والمساواة؛
- خلق بوابة إلكترونية للمساواة في موقع الوزارة وتسجيل وصلة إذاعية للنهوض بالمساواة؛
- دعم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي والتقليص من الهدر المدرسي...

تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية من خلال:

- تعزيز برامج تستهدف تحسين ولوج النساء إلى الخدمات الصحية؛
- إدماج التربية الجنسية في المقررات الدراسية؛
- العمل بمجانية العلاجات الخاصة بالولادة الطارئة ودعم خدمات التغطية الصحية وتمكين النساء من الاستفادة من نظام المساعدة الطبية...

تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات وذلك عبر:

- وضع برامج سكنية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال السكن؛
- فك العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي وفقا للمقاربة النوعية؛
- تقييم برنامج محاربة السكن غير اللائق وبرنامج الطرق القروية؛
- مواصلة تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع انطلاق برنامج «التأهيل الترابي».

التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء وذلك من خلال:

- مواصلة برامج محاربة الفقر وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الاستماع؛
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف برامج محاربة الفقر والهشاشة؛
- تمكين النساء في ظروف صعبة من التكوين واكتساب المهارات...؛
- دعم التعاونيات وتثمين المنتوجات المجالية ودعم القدرات في مجال القيادة والمقاولة...؛
- النهوض بحقوق النساء المسنات من خلال إدماج «طب الشيخوخة» بمعاهد تكوين الأطر الصحية وبرمجة التكوين في هذا الاختصاص بكلية الطب والصيدلة بالرباط؛
- فرض الوزارة لمقاربة النوع والولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة كمعيار أساسي إلزامي للمشاريع المعمارية؛
- إعداد دليلين للتوعية حول الوقاية من الإعاقات؛
- مواصلة العمل ببرنامج منح المعينات التقنية للنساء والفتيات المعوزات في وضعية إعاقة وطنيا وجهويا.

التمكين من الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي وذلك عبر:

- تعزيز التشريعات بقوانين تروم المناصفة وتنصيص مسطرة تقلد المناصب العليا على مقتضيات قانونية تراعي النوع الاجتماعي...؛
- تنظيم دورات تكوينية وسلك ندوات لفائدة المنتخبين والمنتخبات؛
- إرساء شبكة للتشاور البين وزاري حول إدماج النوع الاجتماعي بالإدارة العمومية.

تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل وذلك من خلال:

- مصادقة المغرب على المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المرأة وإقرار المساواة ومنع التمييز بين الجنسين؛
- إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية؛
- إعداد مشاريع قوانين حول إحداث مصلحة اجتماعية داخل المقاولة وحول العمال المنزليين...؛
- تعزيز جهاز تفتيش الشغل وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسية حول المساواة بين الجنسين في التشغيل والمهنة والأجر ومناهضة العنف ضد النساء الأجيرات...

أما بخصوص **التوصيات** فقد جاءت كالتالي:

توصيات عامة : وتمثل إطارا مرجعيا ذي طابع قبلي يمهد للتوصيات المرتبطة بالمحاور، مما يجعلها استراتيجية بكل المقاييس. وتهم خصوصا الأبعاد التالية:

- **البعد المؤسساتي:** تعزيز آليات التنسيق والتتبع والتقييم واليقظة المكلفة بتنزيل الخطة؛
- **البعد التشريعي:** تعزيز الترسانة التشريعية بقوانين تكرس المساواة والمناصفة؛
- **البعد التواصلي:** إعمال إستراتيجية تواصلية لضمان انتشار أوسع للخطة؛
- **البعد المنهجي:** مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي والإنصاف في مختلف القطاعات وتعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني؛
- **البعد التقييمي:** العمل على التحليل والتقييم المنهج للسياسات العمومية الخاصة بالنهوض بأوضاع النساء؛
- **البعد الثقافي:** نشر ثقافة المساواة في أفق تغيير العقليات...

توصيات ذات الصلة بآليات القيادة والتتبع وتهم بالخصوص:

- **البعد الهيكلي:** إرساء آليات تتبع جهوية تضمن انتقال المعلومة وفق مقاربة buttom up ؛
- **البعد الوظيفي:** تحسين أداء اللجنة التقنية من أجل تنسيق أنجع؛
- **البعد الإجرائي:** نشر تقارير اللجنة التقنية على نطاق أوسع للتداول.

توصيات مرتبطة بتنزيل تدابير الخطة بمرجع إلى المؤشرات المحددة مسبقا

- **البعد المنهجي:** تعزيز الخطة بمؤشرات كيفية للتتبع والأثر/الوقع؛
- **البعد التصنيفي للمنظومة المعلوماتية للخطة:** تحيين المعطيات وتصنيفها حسب النوع؛
- **البعد التخطيطي:** تحسين عمليات البرمجة والاستهداف بالنسبة لتدابير الخطة وتكييف خارطة الطريق مع النسق المعلوماتي الخاص بالخطة؛
- **البعد الإحصائي:** إرساء نسق إحصائي يمكن من تقديم المنجزات حسب النوع ويمكن من مراجعة المؤشرات والأهداف.

التوصيات المرتبطة بتقارير التتبع

- نشر أوسع للتقارير المرحلية بشكل يجعلها تصل إلى المستويين الجهوي والمحلي؛
- تضمين التقارير النصف مرحلية لمنجزات معززة بإحصائيات مراعية للنوع الاجتماعي وتطعيمها بمعطيات كمية وكيفية محينة؛
- أخذ التقارير المصاغة من طرف الجمعيات بعين الاعتبار بخصوص الإشكاليات المرتبطة بالنهوض بأوضاع وحقوق النساء.

التوصيات المرتبطة بتنسيق الخطة

- تعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية بتنزيل الخطة وبين الوزارة الوصية والجمعيات النسائية والحقوقية؛
- تعزيز التنسيق بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

التوصيات المتعلقة بالمقاربات وبمنهجية التدخل المتبناة

- تدعيم وتعزيز المقاربة التشاركية بالتركيز على البعد المحلي؛
- نسج شراكات بين القطاع العمومي والقطاع الحر لإدماج هذا الأخير في تنزيل تدابير الخطة وتحقيق أهدافها؛
- إرساء نظام لتتبع المشاريع والبرامج المستهدفة للنساء.

وفي الخلاصة، أقرت النقاشات بوجود التزام جدي للشركاء في تنزيل الخطة وتقدم ملحوظ في إعمال تدابيرها بشكل يحفز على الاستمرار في العمل المشترك لرفع التحديات المرتبطة بـ :

- تدبير الخطة وذلك يرجع إلى قلة الموارد البشرية والمادية الضرورية للإعمال والتتبع والتقييم؛
- تسريع وتيرة الإعمال بمرجع إلى إكراهات البرمجة والاستهداف والتخطيط؛
- تسريع وتيرة المصادقة على القوانين المعززة للمساواة والمناصفة؛
- تطوير وتحيين نظام معلوماتي مطعم بمعطيات كمية وكيفية مراعاة للنوع الاجتماعي؛
- التنسيق البين قطاعي وبين القطاعات الحكومية والجمعيات النسائية والحقوقية؛
- انتقال المعلومات وتداولها بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛
- نشر ثقافة المساواة والمناصفة.

السياق العام

على المستوى الوطني شكلت العشريتان الأخيرتان منعطفا مهما في مجال التنمية المستدامة بشكل عام ومجال تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بأوضاع النساء وحقوقهن بشكل خاص.

وعلى مستوى الرؤية، فقد تم اعتماد المقاربة التشاركية مع النساء باعتبارهن شريكات ورافعات لصيرورة التحولات الجارية. ومن الناحية الإجرائية، فقد تم تنزيل هذه الرؤية من خلال إعمال جيلين من التشريعات القانونية التي تستهدف الرقي بحقوق النساء وضمان كرامتهن والنهوض بأوضاعهن القانونية وبظروفهن المعيشية. وفي هذا السياق، اتخذت الإجراءات المتبناة في مرحلة أولى طابعا استراتيجيا بحيث همت مدونة الأسرة ومدونة الشغل وتعديل قانون الجنسية، وذلك موازاة مع مسلسل استكمال انخراط المغرب التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والمصادقة على الاتفاقيات الدولية في أفق إرساء تشريعات يحكمها مبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

وتعتبر هذه الإصلاحات مهيكلة حيث مهدت لإرساء جيل جديد ومتطور من الإصلاحات المؤطرة تجسدت في المراجعة الدستورية لسنة 2011. فقد نص الدستور الجديد على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس، وأعطى بذلك تأطيرا لكل التشريعات من منطلق هذه المرتكزات، مؤسسا في نفس الوقت لفتح أوراش مرتبطة بتعزيز المكتسبات وإعمال سياسات تنزل على شكل برامج ومبادرات من شأنها ترجمة المبادئ المنصوص عليها إلى واقع. كما جعل من المقاربة التشاركية منهجية وحق دستوري يضمن انخراط الجميع، ونص على مسؤولية الدولة في المضي قدما نحو تحقيق المناصفة بين النساء والرجال. ومن نفس المنطلق، جعل من تتبع السياسات العمومية المعتمدة في هذا المجال آلية للمراقبة والتقييم، وذلك ضمانا للنجاعة والفاعلية. وبذلك، يكون المغرب قد انخرط في مسار لا رجعة فيه يرتكز على الإدماج العرضاني للمساواة وجعل هدف تحقيق التنمية متلازما ومقرونا بمسألة النهوض بأوضاع النساء.

وفي إطار هذه الدينامية، تندرج الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» (1)، المصادق عليها في 6 يونيو 2013، كترجمة فعلية لإرادة كافة المكونات الحكومية والفاعلين وكتتويج لسياق وطني متميز يروم المساواة والمناصفة. وذلك وفقا لتأطير الدستور من جهة وانسجاما مع البرنامج الحكومي 2012-2016 وما يشمله من تدابير تستهدف الارتقاء بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التمييز والعنف الذي يطالهن من جهة أخرى. وقد خضع مسار إعداد «إكرام» لمحطات تهييئية/إعدادية وفق مقاربة تشاورية تشاركية همت ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، لكي يتوج بوضع النسخة النهائية لدى رئاسة الحكومة والأمانة العامة للحكومة في 8 فبراير 2013 والمصادقة عليها في يونيو 2013.

(1) إكرام: التقائية الكل للرقي بأوضاع المغربيات.

تقديم

يندرج هذا التقرير في إطار اللقاء الوطني الذي تم تنظيمه يوم 11 أكتوبر 2014 من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المغربية وبدعم من الاتحاد الاوروبي. وجاء التقييم للوقوف عند التقدم المحرز بخصوص تنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في أفق المناصفة بعد سنتين من إعمالها. ويمثل هذا اللقاء محطة مهمة للغاية باعتبارها وقفة لتقييم نصف مرحلي جماعي للمنجزات والمكتسبات المحرزة في مجال إعمال «إكرام» من جهة، والوقوف على الإكراهات التي تحول دون تفعيل بعض التدابير أو التي تحد من وتيرة الأداء من جهة أخرى. ويمثل ترسيخ المنجزات ورفع التحديات الهدف الذي يتقاسمه مختلف الفاعلين المعنيين بتنزيل الخطة الحكومية «إكرام» بكل مسؤولية والتزام.

وعليه، يقدم هذا التقرير بعض الخلاصات حول:

- النقاشات والأفكار التي تم تداولها وتبادلها بين المشاركين في الورشات الموضوعاتية الثمانية المبرمجة؛
- الملاحظات المقدمة من طرف المشاركين حول الإنجازات التي تم تحقيقها، من جهة، وحول التحديات المرتبطة بإعمال الخطة وتنزيلها، من جهة أخرى؛
- المقترحات والتوصيات التي تقدم بها المشاركون في مجال تحسين الإنجازات وتثمين المجهودات البين قطاعية وتلك المبذولة من طرف المجتمع المدني قصد تجويد إعمال الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».

وقد مثلت هذه الأخيرة مجالا وفرصة للإخبار ولإطلاع المشاركين، كل من موقعه، على مدى التقدم المحرز في إعمال الخطة ووضع الأصبع على التحديات والإشكالات التي تواجهها والتفكير جماعة في رفع الإكراهات العالقة.

وقد مثلت مشاركة الأطراف المعنية بتنزيل الخطة الحكومية «إكرام» تجسيدا لمدى الانخراط الفعلي والمسؤول لهذه القطاعات في إعمال التدابير الخاصة بهم وفقا للجدولة الزمنية المبرمجة، واعتمادا على المؤشرات المحددة بشكل متفق عليه مسبقا. وقد جعلت هذه المقاربة من الإدماج العرضاني للمساواة بين الجنسين تحديا مشتركا يساهم في رفعه الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميون، كل من موقعه. وباعتبارها أيضا مجالا للتفكير المشترك حول المقاربات التي

يتعين تطويرها لرفع التحديات، فقد كانت المشاركة الفعالة والبناءة لنقط الارتكاز، ممثلي وممثلات مختلف القطاعات تجسيدا لانخراطهم الفعلي والتزامهم القوي من أجل إرساء المساواة والمناصفة.

أما منهجية إعمال التدابير، من منطلق مقاربة مبنية على التخطيط والبرمجة المحكمة بمؤشرات محددة مسبقا، فقد جعلت الشركاء المعنيين ينخرطون في صيرورة الإدماج العرضاني للنوع الاجتماعي باعتباره أداة عمل متقاسمة بينهم بشكل مشترك.

وللتذكير، فباعتبارها جوابا وطنيا لتثمين مبادرات كل الفاعلين من أجل الرقي بالوضع الحقوقي للنساء وبأوضاعهن المعيشية، تشتمل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» على ثمانية محاور للعمل وهي:

1. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة؛
2. مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛
3. تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة؛
4. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية؛
5. تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات؛
6. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء؛
7. التمكين من الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي؛
8. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

ويتم تفعيل كل هذه المجالات عبر مجموعة من الأهداف والإجراءات المسطرة تشاركيا بشكل محكم ودقيق (2) تصب كلها في تعزيز المساواة وإقرار المناصفة، والقضاء على كل أشكال التمييز والعنف وتمكين النساء سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وكذا الارتقاء بتمثيليتهن السياسية وضمان حضورهن في دوائر القرار.

ومن الناحية الإجرائية، تم وضع اللجنتين الوزارية والتقنية البين قطاعية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية «إكرام»، كميكانيزمات للحكامة والتتبع والمعاينة، وذلك ضمانا للتنسيق البين قطاعي من جهة وتدعيما لالتقائية مختلف المبادرات والتقييم التشاركي المدمج لكل الفاعلين من جهة أخرى. ويمثل رفع التحديات التي تحول دون إعمال بعض الإجراءات أو دون تسريع وتيرة الإنجازات هدفا يتقاسمه الفاعلون بشكل مشترك.

(2) 24 هدفا و156 إجراء.

أهداف اللقاء

تكمن أهمية هذا اللقاء في كونه مجالا للنقاش والتبادل بين الفاعلين المعنيين بتنزيل الخطة وفرصة للتقييم الدوري المشترك بهدف رصد:

- التقدم الحاصل في إنجاز الالتزامات المسطرة في الخطة الحكومية للمساواة باعتبارها المرجعية التي تؤطر تدخل مختلف الشركاء للنهوض بحقوق النساء في تناغم مع محتويات البرنامج الحكومي والالتزامات الدستورية؛
- مدى تحقيق التقائية التدخلات القطاعية وتثبيت طابعها المندمج والموحد في مقاربة قضايا المساواة والمناصفة؛
- سبل رفع التحديات المتعددة الأبعاد المرتبطة بتنفيذ الالتزامات سواء المؤسساتية منها أو التنظيمية أو الثقافية أو تلك المرتبطة بدعم قدرات المتدخلين في مجال النهوض بأوضاع النساء وإقرار حقوقهن وضمان كرامتهن.

وفي هذا الإطار تم تنظيم 8 ورشات موضوعاتية كخطوة لمأسسة التقييم الدوري الذي قررته الوزارة بهدف الإعمال الكيفي والكمي للخطة الحكومية «إكرام»، وذلك وفقا لمقاربة تشاركية مدمجة للمتدخلين المعنيين بتنفيذها. وقد تميزت الورشات بحضور وازن للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين (3) الذين عرضوا منجزات قطاعاتهم من جهة، وأدلوا بملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم من جهة أخرى. وقد مثلوا قوة اقتراحية بناءة لتطوير الرؤية بخصوص تسريع وتيرة الإعمال واعتماد المقاربات الأنجع لتحقيق الأهداف المتوخاة من الخطة. وسنعرض في هذا التقرير حصيلة ما تم تداوله في إطارها وفقا للمنهجية التالية:

- عرض المنجزات التي تم تحصيلها بخصوص كل محور من محاور الخطة الحكومية على حدة من طرف المتدخلين الملتزمين بإعمال التدابير الخاصة بقطاعاتهم، وذلك بالرجوع إلى الأهداف المسطرة في هذه الأخيرة،

(3) مشاركة حوالي 370 مشاركة/مشارك من قطاعات حكومية وغير حكومية.

- عرض الملاحظات العامة ذات الصلة بالمجال، وتشمل هذه الملاحظات منهجية الإعمال والصعوبات المواجهة أثناء التفعيل أو التحديات المرتبطة برفع وتيرة الإنجازات أو الملابسات المرتبطة بالتنسيق واقتسام/تبادل المعلومات بين المتدخلين بشكل أفقي وعمودي؛

- تقديم الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف، سواء تعلق الأمر بمقاربة الإدماج العرضاني للنوع الاجتماعي أو دعم وتفعيل الآليات المتواجدة وطنيا وجهويا ومحليا للنهوض بحقوق النساء أو تعزيز التنشئة والتربية على مبادئ الإنصاف والمساواة؛

- اقتراح الخلاصات والتوصيات: وقد مثلت الورشات فضاءا ديناميا لتجميع المقترحات ورفع التوصيات التي من شأنها أن تدعم وتعمق مكتسبات الخطة أو تساهم في التحسين الكيفي لأداء الفاعلين من أجل رفع تحدي المساواة والمناصفة، بوصفهما دعامات ورافعات للتنمية الاجتماعية بشكل عام. وتمثل الدروس المستخلصة من سنتين من الإعمال المبدأ الذي أسس لهذه التوصيات مما يكسبها طابعا بناءا واستراتيجيا.

محطات أشغال الملتقى

ابتدأت أنشطة الملتقى بجلسة افتتاحية ترأستها السيدة وزيرة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية بحضور السيد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة والسيد سفير الاتحاد الأوروبي.

وفي كلمتها الافتتاحية، ركزت السيدة الوزيرة، بعد الترحيب بالمشاركين، على التغيرات البنيوية وعلى أجيال الإصلاحات التي طبعت السياق الوطني في مجالي الحقوق بشكل عام وحقوق النساء بشكل خاص. وأشارت إلى تموقع الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012-2016 في اتجاه ترسيخ المساواة وإرساء المناصفة باعتبارهما خيارين وطنيين استراتيجيين لا رجعة فيهما. كما أنها وجهت الانتباه إلى أهمية هذا اللقاء بكونه فرصة للوقوف على الإنجازات المكتسبة والتحديات العالقة بعد سنتين من الإعمال مشيرة إلى أن هذه الوقفة التقييمية تمثل بالنسبة للوزارة الوصية وشركائها حلقة أساسية في صيرورة التتبع والتنسيق من أجل أجرأة أحسن للتدابير المسطرة في الخطة الحكومية للمساواة.

وفي نفس السياق، ذكرت السيدة الوزيرة بكون الخطة «إكرام» تمثل تتويجا لإرادة متقاسمة بين المكونات الحكومية وغير الحكومية من أجل حظر جميع أشكال التمييز والعنف الذي يطال النساء من جهة وضمان كرامتهن من جهة أخرى. وعليه، فمن منطلق كونها إطارا لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج المساواة والإنصاف في السياسات العمومية والبرامج التنموية، تكتسب «إكرام» أبعادا وطنية وجهوية ومحلية باعتمادها على المقاربة التشاركية كمنهجية للعمل والتدخل.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بجملة من الإنجازات ذات الطابع:

- **التشريعي:** ويتعلق الأمر بمشاريع القوانين سواء منها تلك التي تستهدف القضاء على التمييز والعنف الممارس ضد النساء أو تعزيز المكتسبات القانونية للنساء أو إرساء المناصفة.
- **البنيوي:** وتهم تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالنساء في وضعية صعبة في أفق تحسين أدائها وتدبيرها، وكذلك إعمال ميكانيزمات جديدة كالمراصد الوطنية.

• **الاجتماعي:** ويرتبط هذا البعد بتمكين النساء ومحاربة ظاهرة تأنيث الفقر وذلك بدعم المقاولة النسائية وتأهيل النساء...

وبدوره، أشاد السيد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة بمسار التغيرات المهيكلة التي انخرط فيها المغرب بعزم وقوة. ولعل من ثمارها تلك النتائج المحصل عليها في مجالات التمدرس والصحة والولوج إلى مختلف الخدمات. وتشهد هذه النتائج على مدى المجهودات المبذولة وعلى الدينامية والتعاضد المتواصلين بين الفاعلين الحكوميين وفاعلي المجتمع المدني.

وقد أدلى السيد الوزير ببعض المنجزات المفصلية التي همت وزارة الاتصال منها على وجه الخصوص:

• العمل الذي تقوم به لجنة التعليم والثقافة والاتصال بشأن الصياغة النهائية للقانون المتعلق بمحاربة المقولبات والصور النمطية التمييزية للنساء؛

• المساهمة في إرساء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام؛

• تعزيز الشراكة مع الفيدرالية المغربية للنشر ومع النقابة الوطنية للصحافة.

وانتهى السيد الوزير إلى أن الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» تمثل حلقة بناءة في مجال تعزيز النهوض بأوضاع النساء، وتكسبها المقاربة التشاركية والتشاورية التي تتبناها ضمانة للائتلاف والإجماع الحاصل حول الأهداف المسطرة في إطارها.

وفي نفس السياق، أكد السيد سفير الاتحاد الاوروبي في كلمته حول الخيار الاستراتيجي للمغرب بانخراطه في إرساء المساواة من خلال ما نص عليه دستور 2011 من جهة والخطة الحكومية للمساواة من جهة أخرى، مما يجعل من هذه الأخيرة وثيقة مفصلية بالنسبة لكل القطاعات الحكومية. وأشار السيد السفير إلى التزام الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق المساواة باعتبارها رافعة للتنمية، مذكرا بالثمن الباهظ للتمييز بين الجنسين كما ورد في التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مذكرا بأن تعزيز المساواة عامل أساسي في مجال الرفع من الناتج الداخلي الخام.

كما ذكر السيد السفير بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي لقطاعات متعددة (كالتربية والتعليم والوظيفة العمومية والمالية...) بهدف مأسسة المقاربة النوعية الاجتماعية وتعزيز المساواة وإرساء المناصفة... وفي إطار هذا الدعم، أشار إلى مجموعة من المكتسبات التي حققها

المغرب كإرساء مركز امتيازي نموذجي للميزانية حسب النوع الاجتماعي وكذلك المرصد الوطني لمحاربة العنف ضد النساء... ووصف السيد السفير هذه المكتسبات بالبناءة بمرجع إلى طابعها المؤسساتي المهيكل.

وفي الخلاصة، لم يفت السيد السفير التذكير بعدة معطيات يتعين الانتباه إليها، منها:

- التحديات التي على الشركاء رفعها من قبيل تداول المعلومات والتنسيق والتتبع، وذلك من منطلق أن التزام جميع الأطراف مسألة استراتيجية من أجل إعمال تدابير الخطة الحكومية «إكرام» في أفق تحقيق المساواة والمناصفة؛
- الدور الأساسي الذي تقوم به الجمعيات في هذا الورش، وذلك بمرجع إلى التجارب التي راكمتها والتي يتعين تثمينها وترصيدها.

وفي هذا الصدد، أشار إلى برنامج الدعم للجمعيات التي سوف يتم إطلاقه مع وكالة التنمية الاجتماعية حول المحاور ذات الأولوية للخطة الحكومية للمساواة. وفي الأخير تم الإعلان عن طلب العروض المخصص لمشاريع الجمعيات بمبلغ إجمالي قدره 2 مليون أورو.

بعد هذه المداخلات الافتتاحية، تم تقديم عرض إجمالي حول الخطة الحكومية من طرف ممثلة لوزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية (4) يتضمن العناصر الآتية:

- السياق العام للخطة «إكرام»؛
- تذكير بصيرورة صياغة الخطة «إكرام»؛
- تذكير بمحاور الخطة «إكرام»؛
- إعمال وتتبع الخطة «إكرام»؛
- حصيلة المنجزات حسب المحاور؛
- تقديم برنامج دعم الاتحاد الاوروبي للخطة «إكرام»؛
- التحديات المرتبطة بتنزيل الخطة.

(4) عرض السيدة شادية الغراري، رئيسة مصلحة «تنسيق برامج المساواة»، مديرية المرأة.

خلاصة

وفي الختام، تتم تتويج الجلسة الافتتاحية بالإمضاء على بروتوكول تعاون وتبادل المعطيات الإحصائية المرتبطة بالعنف الممارس على النساء، بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات ووزارة الصحة والدرك الملكي والأمن الوطني. ويستهدف هذا البروتوكول البالغ الأهمية لتجميع المعطيات بشكل معلوماتي موحد كميا وكيفيا من أجل استعمال منهجي ودقيق.

أشغال الجلسة الختامية

تم اختتام أشغال اللقاء التقييمي بجلسة عامة ترأسها السيد الكاتب العام لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. وقد خصصت هذه الجلسة لتقديم تقارير الورشات الموضوعاتية الثمانية بهدف تقاسم النقاشات والأفكار والمقترحات التي تم تداولها في إطار كل ورشة مع كل المشاركين وفقا للمنهجية المحددة مسبقا. وقد تناولت التقارير العناصر التالية:

- التقدم الحاصل في تنزيل تدابير الخطة «إكرام» من طرف القطاعات المعنية وذلك من خلال تقديم ما تم إنجازه بمرجع إلى الأهداف المسطرة في هذه الأخيرة؛
- الملاحظات العامة الخاصة بكل محور، وتهم على التوالي:
  - منهجية التدخل؛
  - المكتسبات والتحديات المرتبطة بالأعمال؛
  - التتبع والتنسيق؛
  - اقتسام المعلومات؛
  - التواصل.
- المقترحات التي تستهدف تحسين الأداء على المستوى الكيفي أو على مستوى وتيرة الإنجاز أو على مستوى فعالية الميكانيزمات التي تم وضعها؛
- التوصيات المصاغة والمقدمة من طرف المشاركين في الورشات بهدف تحصين المكتسبات التي تمت مراكمتها ورفع التحديات المرتبطة بإعمال الخطة وتنزيلها.

أشغال الورشات الموضوعاتية

المجال الأول
مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة

تقديم

تعتبر مأسسة الإنصاف والمساواة اللبنة الأساسية التي تضمن استمرارية إدماج السياسات العمومية لهذه المبادىء المؤطرة بشكل عرضاني على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وفي نفس السياق، فإنها تمكن من الانخراط الفعلي للسياسات والتوجهات الاستراتيجية بشكل يجعل إدماج مبدأ المساواة راسخا في البرامج والتدخلات التي يتم إعمالها من طرف مختلف المتدخلين.

ومن الناحية المبدئية، تعتبر المأسسة شرطا لضمان تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات. ويمثل إعمال القوانين العادلة والمنصفة مع الاشتغال على تغيير العقليات عبر محاربة الصور النمطية والسلوكات التمييزية والتمثلات الاجتماعية السلبية التي تغذي وتكرس ثقافة التمييز والتفضيل من المداخل الأساسية التي تؤسس لثقافة المساواة والإنصاف.

وبالموازاة، تقتضي مأسسة المساواة والإنصاف اعتماد نظام مندمج للحكامة قوامه التتبع والتنسيق والتقييم وتأهيل المتدخلين وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية كشروط أساسية لتطوير المعارف وإعمال تدابير وفقا لمؤشرات محكمة ودقيقة من شأنها أن تمكن من التقييم في أفق إعادة تصويب الأهداف وكذا تسريع وتيرة التغيير أو تثبيت المكتسبات. ومن هذا المنطلق، تمثل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» أداة لها من الفعالية ما يجعلها في خدمة بناء مجتمع ديمقراطي يحفظ لكل مواطنيه الكرامة والمواطنة الحقة.

ورجوعا إلى هذا المحور، يتعين التذكير بأن الإجراءات الخاصة به تهم 8 قطاعات:

- وزارة العدل والحريات؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛

- وزارة الشباب والرياضة؛
- وزارة الاتصال؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان.

ولعلها قطاعات معنية بشكل مباشر بمسألة مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة، وذلك ما أشار عليه حضور ممثلين عنها تعبيرا عن انخراطهم الفعلي والتزام قطاعاتهم بتنفيذ الإجراءات التي تهمهم، وتجسيدا لوعيهم بأهمية تداول المعلومات واقتسام تجربة التطبيق في أفق تحقيق أهداف مشتركة ومتقاسمة.

وفي نفس السياق، عرفت الورشة حضورا مكثفا لممثلين عن المجتمع المدني الذين ساهموا في إغناء النقاش وتقديم ملاحظات بخصوص مسألة المأسسة.

حصيلة أشغال الورشة

لقد اشتغلت هذه الورشة على حصيلة المنجزات المحققة بخصوص الأهداف الأربعة المسطرة في الخطة كالتالي:

- **الهدف 1 :** «تتبع وتقييم وضعية المساواة»؛
- **الهدف 2 :** «إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانيات القطاعية»؛
- **الهدف 3 :** «إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني»؛
- **الهدف 4 :** «نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة».

• حصيلة منجزات الهدف رقم 1: تتبع وتقييم وضعية المساواة

من أهم المنجزات التي تم الوقوف عليها، ما قامت به وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية من وضع وتفعيل لآليات الحكامة والتتبع، وفق مقاربة عرضانية تعتمد التنسيق بين القطاعي، وتدعم التقائية مختلف المبادرات، ومن هذه الآليات:

1. إحداث اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة

لقد تم إحداث اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة بموجب المرسوم رقم 2.13.495 الصادر في 25 من شعبان 1434 (4 يوليوز 2013)، بهدف تنسيق وتتبع هذه الخطة.

وقد أسندت إلى هذه اللجنة المهام الأساسية التالية:

- تشجيع مختلف السلطات الحكومية وحثها ومساعدتها على تنفيذ مضامين الخطة الحكومية للمساواة، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لذلك؛
- القيام بجميع أعمال التنسيق والتتبع بين جميع القطاعات الوزارية من أجل العمل على النهوض بحقوق المرأة والسعي لتحقيق المساواة؛
- السهر على تتبع تنفيذ المبادئ والبرامج المتضمنة في الخطة الحكومية للمساواة من قبل القطاعات المعنية؛
- اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية الواجب اتخاذها لتطبيق مضامين الخطة المتعلقة بإقرار مبدأي المساواة والمناصفة طبقا لأحكام الدستور، ولا سيما الفصل 19 منه؛
- دعم عملية التشاور مع هيآت القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني وتقوية التواصل معها بخصوص التوجهات الضرورية اللازم اعتمادها للنهوض بحقوق المرأة والمساواة؛
- النظر في جميع الإشكالات الناجمة عن تنزيل الخطة والبث فيها؛
- القيام بأعمال التقييم المستمر لما أنجزته القطاعات الوزارية المعنية في مجال تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة وإعداد تقرير سنوي حول المنجزات.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول، برئاسة السيد رئيس الحكومة، يوم 13 شتنبر 2013، خصص للوقوف على أهم الإنجازات القطاعية لتنزيل مضامين الخطة.

2. إحداث اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة

في إطار التدابير والإجراءات المتخذة لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة، تم إحداث اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، وذلك لتأمين آلية تنسيق بين قطاعي لضمان التتبع والتنفيذ الفعال والسليم لمختلف البرامج القطاعية المحددة في الخطة، وتعزيز آليات التشاور والتواصل مع كل الفاعلين بشأن السياسات الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة وحمايتها، والتي عهد إليها بالمهام التالية:

- جمع وتوفير كل المعطيات والإحصائيات الضرورية لمساعدة اللجنة الوزارية في تتبع مدى تقدم تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة؛
- إعداد مشاريع القرارات والتوصيات وعرضها على اللجنة الوزارية؛
- إغناء مشاريع التقارير الدورية، التي تعدها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بمعلومات دقيقة حول حصيلة العمل وفق المؤشرات المحددة وحول منجزات الخطة الحكومية للمساواة وعرضها على اللجنة الوزارية للمصادقة عليها.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في أكتوبر 2013، الذي نوقش خلاله التقرير الثاني لتتبع تفعيل الخطة الحكومية للمساواة، فيما خصص اجتماعها الثاني، الذي عقد في أبريل 2014، لتقديم أهم منجزات القطاعات الحكومية حسب المؤشرات المحددة في الخطة. وسيتم إدراجها ضمن التقرير الثالث لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية لسنة 2014، المزمع تقديمه في الاجتماع المقبل للجنة التقنية للمصادقة عليه ورفعه إلى اللجنة الوزارية.

وفي إطار مواكبتها للقطاعات الحكومية، نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية دورتين تكوينيتين لفائدة نقط الارتكاز المكلفة بتتبع التزامات كل قطاع، في مجال التخطيط والإدماج العرضاني للمساواة في السياسات العمومية.

3. وضع منظومة معلوماتية

من أجل تيسير وتسهيل تتبع تنفيذ مؤشرات الخطة الحكومية للمساواة المحددة من طرف كل قطاع، تم وضع منظومة معلوماتية، تجلت عناصرها في ما يلي:

- ترجمة كل إجراء استراتيجي إلى ورقة طريق تحدد مستويات التفعيل والبرمجة الزمنية يصادق عليها القطاع المسؤول وتصبح أداة لتتبع مراحل التنفيذ؛
- تحديد المسؤول عن إعداد ورقات الطريق بالنسبة لكل قطاع؛
- إدماج ورقات الطريق في منظومة معلوماتية تمكن من تحديد نسبة ومستوى التفعيل من طرف منسق القطاع المسؤول على تتبع الخطة، مع ترصيد العراقيل عند وجودها؛
- اعتماد منهج التقييم الذاتي على مستوى كل قطاع حكومي، وأيضا على مستوى التنسيق الجماعي للقطاعات الحكومية المعنية.

وفي هذا السياق، تم تنظيم أربع دورات تكوينية لصالح مختلف القطاعات، بما في ذلك مكونات القطب الاجتماعي، وإعداد مشروع دليل لمواكبة الخطة الحكومية للمساواة لرفع تحديات الإدماج العرضاني للمساواة في البرامج والمبادرات القطاعية.

• حصيلة الهدف 2: إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانيات القطاعية

وتتلخص حصيلة الهدف الثاني المتعلق بإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانيات القطاعية، في عدد من المنجزات المرتبطة بميزانية النوع الاجتماعي، والتي تمثلت في:

- تطوير الأدوات والوسائل لتحليل الميزانيات حسب النوع الاجتماعي؛
- إغناء نظام المعلومات الوطني بمعطيات مراعية للنوع الاجتماعي؛
- إرفاق قوانين المالية السنوية بتقارير حول ميزانية النوع الإجتماعي،
- مواصلة إعداد مشروع قانون تنظيمي للمالية لإصلاح القانون التنظيمي للمالية لسنة 1998، والذي من شأنه أن يعزز مأسسة ميزانية النوع الاجتماعي في برامج وتدخلات كافة القطاعات الحكومية المعنية؛
- توفير الميثاق الجماعي، في مادته 36، لإطار مناسب لمأسسة الميزانية المبنية على النوع على المستوى المحلي، وذلك تكريسا لمبدأ التخطيط الاستراتيجي المرتكز على مقاربة النوع الاجتماعي.

• حصيلة الهدف 3: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني

أما بخصوص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، فيمكن تلخيص التراكمات المحصلة في العناصر الآتية منها:

- إصدار المندوبية السامية للتخطيط لتقارير متضمنة لمجموعة من المؤشرات والمعطيات الإحصائية حول تطور وضعية المرأة (الوضعية السوسيو اقتصادية، والوضعية الحقوقية...)؛
- مواصلة إعداد المندوبية السامية للتخطيط للبحث الوطني حول ميزانية الوقت لدى النساء والرجال الذي يوجد اليوم في مراحله الأخيرة، ويتوقع عرض نتائجه خلال الأشهر القليلة القادمة. ويسعى هذا البحث إلى إعداد قاعدة معطيات إحصائية حسب الجنس، تهدف إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والميزانيات، وكذا استكمال المعطيات المستخلصة من البحوث الوطنية حول التشغيل.

• حصيلة الهدف رقم 4: نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة

فيما يتعلق بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة مجتمعيا، تم تسجيل جملة من المنجزات الهامة ذات الطابع التأطيري من أهمها:

- إنجاز قطاع الاتصال لعدد من المشاريع الاستراتيجية من قبيل تعديل دفاتر تحملات القطب العمومي وتضمينها لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام عبر محو الصور النمطية التي تمس بكرامتها. وقد كان لهذا الإجراء دور في إعداد إحدى قنوات القطب العمومي (القناة الثانية) لميثاق داخلي لتحسين صورة المرأة في برامجها؛
- تقديم مشروع قانون لتعديل القانون 77.03 المتعلق بالإعلام السمعي البصري من طرف الوزارة الوصية يرمي إلى تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية للمرأة على هذا المستوى؛
- قيام وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتنسيق مع وزارة الاتصال، بترصيد التجارب الوطنية السابقة، التي انطلقت منذ 2005، والعمل على إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام؛
- تأكيد القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية على نسبة الثلث لفائدة النساء داخل أجهزته المسيرة وطنيا وجهويا، في أفق التحقيق التدريجي لمبدأ المناصفة بين النساء والرجال.

وبعد تقديم مجمل المنجزات المتعلقة بمأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة وفق أهدافه الأربعة المسطرة، أفرز النقاش بين المشاركين مجموعة من الملاحظات والاقتراحات والتوصيات المرتبطة بهذا الموضوع. ويمكن تصنيفها في ملاحظات عامة تأطيرية ذات الصلة بمأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة، وملاحظات واقتراحات حسب الأهداف المحددة في هذا المجال.

الملاحظات العامة ذات الصلة بالمجال

- التوصل المتأخر بالتقرير نصف المرحلي، مما حال دون تعميق دراسته وتدقيق جميع معطياته؛
- إغفال التنصيص على منجزات بعض القطاعات الحكومية، كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء؛

- تقديم التقرير نصف المرحلي دون عرضه على اللجنة التقنية بين القطاعية؛
- ضعف التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية فيما يتعلق بتنفيذ مختلف أهداف وإجراءات الخطة؛
- غياب حضور بعض القطاعات، كأطراف أساسية في هذا المجال، رغم علاقتها المباشرة ببعض أهدافه؛
- صعوبة تحصيل المعلومة المتعلقة بالمنجزات المحققة، مما يعيق مواكبة تنفيذ الخطة؛
- ضعف التعريف بالخطة الحكومة للمساواة جهويا ومحليا؛
- غياب اللغة الأمازيغية أثناء إعداد التقارير والوثائق ذات الصلة بالخطة؛
- أهمية استحضار البعد الثقافي في تنفيذ الأهداف والمجالات المحددة في هذه الخطة.

الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف

- أهمية استحضار مسألة النوع الاجتماعي في صياغة مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية والتي توجد الآن قيد الإعداد من طرف وزارة الداخلية؛
- أهمية تفعيل لجنة المساواة وتكافؤ الفرص على مستوى الجماعات الترابية، مع فصلها إلى لجنتين (لجنة المساواة ولجنة تكافؤ الفرص) وجعل إحداثهما من قبل مجالس الجماعات إجباريا وليس اختياريا؛
- أهمية التفكير مستقبلا في تنظيم جلسة عمومية لتدارس المنجزات المحققة للخطة بدل الورشات، تعميما للاستفادة من كل الخبرات الحاضرة والمشاركة في مثل هذه اللقاءات؛
- غياب قاعدة المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني؛
- غياب الإشارة إلى نوع البرامج التي تم إعدادها لنشر ثقافة أسرية هادفة مبنية على قيم المساواة والكرامة عبر تشجيع مساهمة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني للقيام بذلك؛
- غياب معطيات حول مدى استثمار بوابة المغرب الإلكترونية في نشر ملفات تبرز قدرات المرأة وكفاءتها في مختلف المجالات؛
- أهمية التربية على مبادئ الإنصاف والمساواة على مستوى الأسرة من خلال إنشاء مراكز لتكوين الأسر، خاصة قبيل الزواج، تحت إشراف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بهدف التحسيس والتوعية بمبادئ الإنصاف والمساواة؛

- ضرورة مراجعة المنظومة التعليمية في اتجاه تعميق المعارف والمكتسبات المتعلقة بمبادئ الإنصاف والمساواة؛
- استحضار البعد الثقافي كمكون أساسي لنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة.

الخلاصات والتوصيات

يمكن إجمال أهم الخلاصات والتوصيات التي أفضى إليها النقاش داخل الورشة في ما يلي:

- إشكالية ضعف التنسيق، سواء خلال مراحل التنفيذ أو حين إعداد مشروع التقرير النصف المرحلي، وقد تجلى ذلك في:
  - خلو التقرير نصف المرحلي من المعطيات المتعلقة ببعض القطاعات؛
  - تقديم التقرير دون عرضه على اللجنة التقنية بين القطاعية؛
  - غياب معطيات حول مدى تفعيل بعض الإجراءات المتضمنة في الخطة المتعلقة بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة؛
- عدم احترام بعض القطاعات لالتزاماتها الواردة في الخطة (كإدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج، ومشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية...)؛
- غياب اللغة الأمازيغية حين إعداد التقارير والوثائق ذات الصلة بالخطة؛
- ضعف الترويج الإعلامي لمجهودات الأطراف المعنية بتنفيذ الخطة؛
- ضعف التعريف بالخطة الحكومية للمساواة على المستوى الجهوي والمحلي.

كما خلصت الورشة إلى توصيات أساسية تمثلت في ما يلي:

- ضرورة تقوية وتكثيف آليات التنسيق، سواء على مستوى القطاعات الحكومية أو بين هذه الأخيرة والمجتمع المدني؛
- الدعوة إلى تكثيف اجتماعات اللجنة التقنية لضمان تنسيق أفضل؛
- إعادة النظر في مضامين المنظومة المعلوماتية وكيفية تدبيرها لضمان فاعلية ومرونة أفضل في إدراج المعلومات وتحصيلها؛
- تفعيل البعد الجهوي والمحلي للخطة؛
- استحضار الأمازيغية لغة ومكونا عند إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج أو حين التعريف بها؛

- استحضار البعد الثقافي عند إعداد خطط وبرامج تنفيذ الخطة؛
- استحضار مكون الأسرة والتربية والتعليم كدعامات أساسية لتحقيق أهداف هذا المجال؛
- استثمار التقارير والمعطيات والإحصائيات المتوفرة لدى الجمعيات ومراكز الاستماع؛
- الرفع من الميزانية المرصودة للوزارة لتأمين فعالية تدخلاتها ونجاعتها.

المجال الثاني مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء

يمثل مجال مناهضة أشكال العنف مكونا أساسيا في النهوض بأوضاع النساء وحمايتهن من كل التجاوزات التي تمس بمكتسباتهن القانونية وبالتالي بكرامتهن. وتهدف الإجراءات المبرمجة في إطاره إلى تعزيز الترسانة القانونية والتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز بكل أشكاله عبر:

- تحسين المعرفة العلمية بهذه الظاهرة؛
- إنشاء نظام للتتبع والرصد؛
- تقديم الدعم للسياسة الوقائية والتصدي لأسباب العنف الممارس ضد النساء؛
- الرفع من الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الظاهرة وتحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف عن طريق تطوير مجموعة من الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف...

وتتمثل القطاعات الحكومية المعنية بإجراءات هذا المجال في :

- وزارة الداخلية؛
- وزارة العدل والحريات؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة الاتصال؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزارة الثقافة.

حصيلة أشغال الورشة

وقد همت حصيلة هذه الورشة الخاصة بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء الأهداف التالية:

- **الهدف 5 :** وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز؛
- **الهدف 6 :** مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة؛
- **الهدف 7 :** تطوير البرامج الوقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات؛
- **الهدف 8 :** مأسسة التكفل بالنساء والفتيات المعنفات.

• حصيلة منجزات الهدفين 5 و6

وقد شمل العرض الذي تم تقديمه أهم الإصلاحات التشريعية ذات الصلة بمكافحة كل أشكال التمييز المبني على النوع، وهكذا تم التطرق بالنسبة للهدفين 5 و6 إلى:

- إحالة مشروعي القانونين المتعلقين بهيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المحدثة لهاتين الهيأتين على مسطرة المصادقة؛
- مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء، إضافة إلى التعديلات التي همت كل من القانون الجنائي والمسطرة الجنائية في انتظار استكمال مشروع المراجعة الشاملة لهذين القانونين؛
- مشروع قانون تشغيل العمال المنزليين؛
- مراجعة القانون 05-14 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- التعديلات التي شملت القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛
- مراجعة دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي، والتي من شأنها أن تعمل على تحسين صورة المرأة في الإعلام؛
- إصدار القانون المتعلق بإحداث المصلحة الاجتماعية داخل المقاولة، التي تشغل أزيد من 200 أجيرة وأجير، في انتظار المراجعة الشاملة لمدونة الشغل التي تعدها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- إصدار مرسوم لوزير الداخلية رقم 533 في 7 أكتوبر 2013 يتعلق بتعديل صندوق دعم تمثيلية النساء، وإصدار قرار تطبيقي لهذا المرسوم.

- **حصيلة منجزات الهدف 7: « تطوير البرامج الوقائية لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات»**

وبالنسبة للهدف السابع من هذا المجال، فقد تلخصت المنجزات في ما يلي:

- تطوير المنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف المبني على النوع؛
- مواصلة العمل بالبرنامج التحسيسي المندمج لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات 2013-2016، وذلك من خلال تنظيم الحملات التحسيسية السنوية.

- **حصيلة منجزات الهدف 8: «مأسسة التكفل بالنساء والفتيات المعنفات»**

أما بخصوص الهدف الثامن، فقد جاءت المنجزات المحققة كما يلي:

- تعميم خلايا التكفل بالنساء والأطفال بجميع محاكم المملكة، وتزويدها بالمساعدات الاجتماعيات المكلفات باستقبال ومصاحبة النساء والأطفال وتتبع قضاياهم؛
- إنشاء 7 مراكز للنساء في وضعية صعبة خلال 2013؛
- إعداد دفتر تحملات وطني لدعم مراكز الاستماع والتوجيه من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. ويؤسس هذا الإجراء لمسار جديد في الشراكة مع مراكز الاستماع والاستقبال والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف، من حيث المساطر المتبعة، ونوعية الدعم، وكذا الشروط المعيارية المؤطرة للخدمات الموجهة لهذه الفئة وذلك في أفق تحسين الأداء وتقنينه، ومن شأن هذه الدفاتر تمكين الفاعلين من تقديم الخدمات وتطوير الأداء وفقا لإطار معياري خدماتي وطني ينظم تدخلاتهم في مجال مواكبة النساء والفتيات ضحايا العنف؛
- دعم الوزارة لـ 50 مشروعا في مجال الاستماع وتوجيه النساء ضحايا العنف بمبلغ إجمالي وصلت قيمته إلى 400 855 3 درهم، وهو مبلغ مرشح للارتفاع خلال السنة المالية الحالية؛
- دعم الوزارة لـ 18 مشروعا في مجال التحسيس والتوعية بحقوق النساء و156 مشروعا للارتقاء بوضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تقدم خدمات القرب للأشخاص في وضعية هشاشة، من بينهن النساء والفتيات؛
- دعم الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء، حيث تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إعداد دفتر تحملات خاص بالفضاء متعدد الوظائف للنساء، في أفق خلق أربعين فضاء جهويا على مستوى المراكز التابعة لمؤسسة التعاون الوطني.

الملاحظات العامة

- ضرورة تزويد المشاركات والمشاركين بمطبوعات خاصة بأرضية النقاش والعرض المقدم؛
- افتقار العرض المقدم للمؤشرات العددية والميزانياتية، لأنهما يعتبران عنصريين ضروريين في عملية التقييم.

الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف

جاءت ملاحظات واقتراحات المتدخلات والمتدخلين حسب الأهداف كما يلي:

- استمرار تضمن بعض النصوص القانونية لمقتضيات تمييزية؛
- ضرورة انسجام التعديلات، التي ستدخل على قانوني المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، مع روح وفلسفة مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء الذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- ضرورة تطوير عمل المنظومة المعلوماتية؛
- ضرورة ديمومة برامج التوعية والتحسيس، وتجنب المناسباتية؛
- ضرورة العمل بعمومية البرامج الوقائية بدل الفئوية؛
- أهمية دور المنظومة التربوية والتعليمية في مناهضة العنف المبني على النوع؛
- ضرورة توعية وتثقيف النساء بحقوقهن؛
- مساهمة الإعلام بشكل فعال وإيجابي لمناهضة التمييز والعنف ضد النساء؛
- قياس أثر الحملات التحسيسية على الفئات المستهدفة؛
- توفير فضاءات ملائمة لاستقبال والاستماع للنساء والفتيات المعنفات؛
- ضمان تكوين مستمر للمساعدات الاجتماعيات، وتمكينهن من آليات العمل؛
- تعميم مجانية الشهادة الطبية لتشمل غير المتزوجات؛
- ضعف الموارد البشرية الخاصة بالخلايا على مستوى المحاكم والمستشفيات العمومية؛
- توفير المداومة بالنسبة لعمل الخلايا الخاصة باستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف؛
- قلة وجود مراكز الاستماع ببعض جهات المملكة.

الخلاصات والتوصيات

- تسريع وتيرة التشريع وتجويده في المجالات التي تهم مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء؛
- تسريع وتيرة مشاريع القوانين المعروضة على قنوات المصادقة (مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء، ومشروع قانون إحداث هيئة المناصفة...)؛
- ضرورة مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في أي مشروع تتبناه الحكومة في مجال إصلاح منظومة صناديق التقاعد؛
- ضرورة اشتغال فعاليات المجتمع المدني على آليات الوساطة؛
- ضرورة فتح بعض المراكز التابعة للتعاون الوطني لإيواء النساء والفتيات المعنفات؛
- إحداث ومأسسة مراكز الإيواء الخاصة بالنساء ضحايا العنف؛
- تحسين وتجويد خدمات التكفل بالنساء والفتيات المعنفات.

المجال الثالث تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة

تعتبر التوجيهات الملكية المتضمنة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 20 غشت 2012 من مؤطرات مجال «تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة». ويعد تعزيز الحكامة شرطا أساسيا لتحقيق جودة النظام التعليمي والرقي بالموارد البشرية ومحاربة كل الظواهر الهيكلية السلبية التي طالت المنظومة التربوية، كالهدر المدرسي وصعوبة الولوج إلى المؤسسات التعليمية وتدني مستوى التلاميذ وانتشار مختلف أشكال العنف... وقد جاءت الخطة الحكومية «إكرام» للاشتغال على تعزيز المكتسبات المرتبطة بتعميم التمدرس باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين... وكذا محاربة كل الظواهر التي من شأنها أن تمس بمبدأ حق التعلم للجميع أو أن تكرس الصور النمطية السلبية للنساء.

وتتمثل القطاعات الحكومية المعنية بإجراءات هذا المجال في:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- وزارة الشباب والرياضة؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة.

حصيلة أشغال الورشة

وفي هذا الإطار، انكبت أشغال الورشة الخاصة بـ «تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة» على تدارس النقط التالية:

- تقديم حصيلة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والنتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال؛
- التذكير بالسياق الذي جاءت فيه الخطة الحكومية التي تميزت بالعديد من الإجراءات والبرامج الرامية إلى إصلاح المنظومة التربوية (كالميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي ومخطط العمل المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين...)؛
- التذكير بأن تدخل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني يشمل كذلك، إضافة إلى المجال الثالث من الخطة الحكومية، كلا من المجال الأول والثاني والسابع.

ويمكن تقديم حصيلة منجزات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وتلخيصها بمرجع إلى الأهداف المسطرة في الخطة «إكرام» في المكتسبات التالية:

• منجزات الهدف الأول من المجال الأول: «تتبع وتقييم وضعية المساواة»

تعمل الوزارة المعنية على تتبع وتقييم وضعية المساواة في برامجها، عبر اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

- إحداث فريق عمل وطني، و16 فريقا جهويا لتدبير النوع على مستوى الأكاديميات، مع تعزيز قدراتها في إطار التخطيط والتأطير وتنفيذ برامج ومشاريع متعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- مصاحبة الفرق الجهوية من أجل وضع مخططات عمل خاصة بها.

• منجزات الهدف الثاني من المجال الأول: «إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية في جميع القطاعات»

في أفق بلوغ هذا الهدف، تم إعمال الإجراءات التالية:

- تنظيم دورات تكوينية في مجال التحليل حسب النوع ومأسسة المساواة بين الجنسين لفائدة الفرق الجهوية، وأخرى لفائدة المتدخلين المركزيين والجهويين في الميزانية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع؛
- إعداد دليل الميزانية المستجيبة للنوع (تمت المصادقة عليه)؛
- إعداد دليل للتخطيط والميزانية حسب النوع.

• منجزات الهدف الرابع من المجال الأول: «نشر مبادئ الانصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة»

وبهذا الخصوص، عملت الوزارة على:

- إعداد استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي حول مقاربة النوع؛
- خلق بوابة إلكترونية تهتم بالمساواة داخل موقع الوزارة؛
- تسجيل وصلة إذاعية وملصقات تم توزيعها على الأكاديميات الجهوية.

• منجزات الهدف 22 من المجال السابع: «الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في أفق المناصفة»

بالنسبة لهذا الهدف، وعلاقة بمؤشر المساواة بين الرجل والمرأة بهيئة التدريس، تمت الإشارة إلى النقطة التالية: يلاحظ بأن تمثيلية النساء جد متدنية في مراكز القيادة على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي وتحتاج بالتالي إلى تحسين.

• منجزات الهدف 9: تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي والتقليص من الهدر المدرسي

عكست الأرقام التي تم تقديمها كحصيلة لعمل الوزارة المعنية تقدما ملحوظا تميز بارتفاع عدد التلاميذ في كل الأسلاك وتحسن نسبة التمدرس وتقليص الفوارق بين الجنسين وبين الوسط الحضري والقروي، إلا أن هذه المنجزات لم تحل دون التركيز على الصعوبات التي لا يزال يعرفها هذا القطاع والإكراهات التي تهم الجنسين. كما تمت الإشارة إلى الارتفاع الذي عرفه مؤشر المساواة في المنظومة التربوية بشكل عام، بالرغم من كونه يعرف تفاوتا ملحوظا ما بين المستويات.

وقد جاءت الحصيلة الخاصة بهذا المجال على الشكل التالي:

- على مستوى التعليم الأساسي

- تسجيل زيادة 9 نقاط في نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 6-11 سنة)، حيث انتقلت من 89.9% إلى 99.1% ما بين 2008-2009 و2012-2013؛
- تسجيل ارتفاع أكثر من 17 نقطة في نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 12-14 سنة)، حيث انتقلت من 64.6% إلى 80.1% ما بين 2008-2009 و2012-2013؛
- تسطير زيادة أكثر من 9 نقاط في نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 15-17 سنة)، حيث انتقلت هذه النسبة من 45.6% إلى 53.4% ما بين 2008-2009 و2012-2013.

- تطور مؤشرات التمدرس بالأسلاك الثلاثة بالوسط القروي

- ارتفاع نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 6-11 سنة) من 84.1% إلى 97.7% خلال نفس الفترة، بزيادة تفوق 13 نقطة؛
- زيادة فاقت 11 نقطة في نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 12-14 سنة)، من 39.7% إلى 57.8% خلال نفس الفترة؛
- زيادة 4 نقط في نسب تمدرس الإناث (الفئة العمرية 15-17 سنة)، من 13.3% إلى 18.8% خلال نفس الفترة.

وقد تمت الإشارة إلى أنه بالرغم من التقدم الحاصل في نسب تمدرس الفتاة القروية بالمستوى الابتدائي على الصعيد الوطني، لا تزال هناك فوارق مقلقة قائمة بالمستويين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، حيث النسب أكثر ضعفا بالنسبة للجنسين معا.

- تطور معدلات الانقطاع المبكر عن الدراسة والهدر المدرسي

بخصوص هذه النقطة، تم الإدلاء بما يلي:

- سجلت نسبة الانقطاع عن الدراسة انخفاضا مهما خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2009 و2012-2013 بجميع الأسلاك،
- لكنها لم ترق بعد إلى النسب المرجوة بمستويات التعليم الثانوي، حيث انخفضت هذه النسبة من 5.2% إلى 2.7% وسط الإناث في المستوى الابتدائي، ومن 11.9% إلى 7.6% في المستوى الإعدادي تم انخفض من 13.4% إلى 8.4% بالمستوى التأهيلي.

- قياس الأثر على مؤشر المساواة

- سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التمدرس تحسنا ملحوظا خلال الخمسية الأخيرة، خاصة بالمستويين الابتدائي والثانوي الإعدادي. وهكذا، عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي تطورا مهما على المستوى الوطني، حيث انتقل من 0.89 سنة 2008-2009 إلى 0.95 سنة 2012-2013؛
- انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي، خلال نفس الفترة، من 0.79 إلى 0.82 على المستوى الوطني، ومن 0.56 إلى 0.63 بالنسبة للوسط القروي؛

- بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي، انخفض هذا المؤشر من 0.99 إلى 0.94 على المستوى الوطني، وارتفع من 0.54 إلى 0.68 في الوسط القروي.

ولترسيخ هذه المكتسبات، تعمل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني على:

- توطيد تدابير الولوج العادل للإناث والذكور؛
- تطوير قدرة مؤسساتية مستدامة لضمان ترسيخ المساواة؛
- وضع تدابير لنشر وتعلم قيم المساواة بين الجنسين في الحياة المدرسية وتحسين صورة المرأة.

حصيلة منجزات القطاعات الأخرى

عرفت الورشة مشاركة ممثلين عن كثير من القطاعات قاموا بتقديم حصيلة منجزات وزاراتهم في مجال التربية والتكوين كما هو الشأن بالنسبة لكل من وزارة الصحة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية/ مؤسسة التعاون الوطني.

• وزارة الصحة

أشارت ممثلة وزارة الصحة إلى الجهود التي يبدلها هذا القطاع في مجال الصحة المدرسية، من خلال: إعمال الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية المتضمنة لمجموعة من البرامج والأنشطة التي تروم معالجة المشاكل الصحية التي قد تعيق مسار تمدرس الفتيان والفتيات بشكل عام، والفتاة القروية بشكل خاص.

• وزارة الفلاحة والصيد البحري

قدمت ممثلة وزارة الفلاحة والصيد البحري لمحة عن إنجازات هذا القطاع في مجال التكوين المهني الفلاحي، مع التركيز على التدابير التي تم وضعها لتشجيع ولوج الفتيات لهذه المؤسسات البالغ عددها 58، من قبيل:

- إحداث داخليات خاصة، مما مكن من تسجيل ارتفاع ملحوظ لنسبة الفتيات المستفيدات من هذه المؤسسات. وقد شكلت الإناث 26% من العدد الإجمالي لخريجي هذه المؤسسات بمختلف أنواعها ومستوياتها، برسم سنة 2014. وبلغت هذه النسبة 60% بالنسبة لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة؛

- إدماج مصوغات خاصة بالنوع الاجتماعي في برامج ومناهج التكوين الخاصة بالتعليم العالي في المجال الفلاحي؛
- إعمال برامج وأنشطة أخرى تستهدف النساء والفتيات ينجزها القطاع في إطار شراكات مع فاعلين آخرين، كمحاربة الأمية وتجهيز دور الطالبات وتوفير تجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة.

• وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية

ركز ممثل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية في تدخله، على مساهمة قطاعه في محاربة ظاهرة الهدر المدرسي، من خلال الخدمات التي يقدمها في إطار التعليم العتيق، من بينها:

- توفير داخليات خاصة بالفتيات لتشجيعهن على استكمال دراستهن؛
- تخصيص بعض المنح وتوفير خدمة الإطعام المدرسي. وتشكل نسبة الإناث المستفيدات 14.21% من العدد الإجمالي للمتمدرسين في مؤسسات التعليم العتيق.

• وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية/ مؤسسة التعاون الوطني

ذكّر ممثل مؤسسة التعاون الوطني بمجهودات هذه الأخيرة لدعم التمدرس بشكل عام، وتمدرس الفتيات بشكل خاص، من خلال توفير:

- خدمة الإيواء بمؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لها؛
- الخدمات التي يقدمها من خلال مراكز التربية والتكوين؛
- برنامج رياض الأطفال.

وقد مكنت النقاشات التي تلت هذه العروض من طرح مجموعة من الأفكار والقضايا ذات الصلة بموضوع الورشة، تمخضت عنها مجموعة من الملاحظات ذات طابع عام، وعدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز المنجزات المحققة.

الملاحظات العامة

- بعض المؤشرات المتضمنة في الخطة الحكومية لا تستجيب لمعايير «سمارت SMART»، ويصعب تقييمها وتتبعها؛
- التركيز على الأهداف الكمية، وغياب تام للأهداف النوعية؛
- التساؤل عن كيفية حصول المجتمع المدني على المعطيات والتقارير الخاصة بمنجزات الدولة أو الحكومة في إطار الخطة الحكومية للمساواة؛
- التساؤل حول مدى التزام الحكومة بتفعيل توصيات اللجنة الأممية لحقوق الطفل المتعلقة بوضع تدابير للحد من تأثير انتشار التعليم الخصوصي؛
- التساؤل حول مدى تأثير المنجزات المحققة في مجال تمدرس الفتاة في وضعية المرأة المغربية بشكل عام؛
- التساؤل حول مدى مواكبة الكتاب المدرسي لمختلف البرامج والخطط والاستراتيجيات التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية.

الخلاصات والتوصيات

- ضرورة الاشتغال على الإكراهات الحقيقية والموضوعية التي يعرفها التعليم، ومن بينها النقل المدرسي الذي يعيش فوضى عارمة تستوجب التنظيم والعقلنة؛
- الطابع الاستعجالي لإعادة تنظيم منظومة الإيواء المدرسي وإخراجه من منطق الرعاية الاجتماعية واعتباره جزءا من المنظومة التربوية؛
- ضرورة توفير آليات وتدابير داخل المنظومة التربوية للحفاظ على القيم والأخلاق (أطباء نفسانيين، ومرشدين اجتماعيين...)؛
- ضرورة تفعيل توصيات اللجنة الأممية لحقوق الطفل في ما يتعلق بالحق في التربية؛
- ضرورة تخصيص أهمية بالغة للتعليم الأولي الذي يعتبر أساسيا ومحوريا؛
- ضمان حق أطفال الرحل في التعليم بجميع مستوياته؛
- إعادة النظر في برامج الدعم الاجتماعي (برنامج تيسير، وبرنامج مليون محفظة) بناء على معايير جديدة؛

- الإشراك الفعلي للأسرة في المنظومة التربوية؛
- الاشتغال على المقررات المدرسية والمناهج لترسيخ ثقافة المساواة ومقاربة النوع ومحاربة الصور النمطية؛
- ضرورة تكوين رجال ونساء التعليم في مجال المقاربات الحقوقية؛
- ضرورة توحيد المنظومة التعليمية من خلال توحيد البرامج والمناهج المعتمدة في كل من التعليم العمومي والتعليم العتيق والتعليم الخاص، مع تعزيز مراقبة الوزارة وتتبعها لهذين الأخيرين؛
- إحداث خلية للدعم المدرسي تابعة للوزارة؛
- ضرورة تعزيز البنيات التحتية، خاصة المرافق الصحية؛
- تعزيز دور جمعيات الآباء ومجالس التدبير؛
- تعزيز الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والمجتمع المدني؛
- ضرورة انفتاح المدرسة على محيطها الخارجي؛
- تفعيل مراكز الاستماع في الوسط المدرسي؛
- تأهيل وتقوية قدرات الأطر التربوية والإدارية؛
- إحداث صناديق للتوصيات بالمعاهد والمدارس والجامعات؛
- ضرورة إحداث فصول خاصة للفتيان والفتيات ما فوق 15 سنة في إطار منظومة التربية غير النظامية؛
- توحيد عتبة النجاح بين التلاميذ الرسميين والأحرار في الامتحانات الإشهادية؛
- تكثيف برامج ما بعد محاربة الأمية؛
- ضرورة حضور المرأة في اللجان الخاصة بصياغة المناهج وتأليف الكتب المدرسية؛
- ضرورة تعزيز دور الإعلام في النهوض وتطوير المنظومة التربوية.

المجال الرابع تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية

تقديم

يضع المجال الرابع «تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية» تحسين جودة الخدمات الصحية وتوزيعها بشكل عادل ومنصف في صلب اهتمامه، وذلك من منطلق دعم برامج «الأمومة بدون مخاطر» وتعميم برنامج التربية الجنسية ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا كالإيدز وبرنامج الوقاية من سرطان الثدي وعنق الرحم وإحداث المستشفيات المتنقلة لدعم الأمومة السليمة بالعالم القروي...

وتتمثل القطاعات المعنية بتنزيل التدابير الخاصة بهذا المجال في:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- وزارة الشباب والرياضة؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة الاتصال.

حصيلة أشغال الورشة

على غرار الورشات السابقة، تم عرض وتقييم حصيلة هذا المجال من طرف جميع المتدخلين، سواء منهم المؤسساتيين أو الجمعويين، وذلك في إطار تفعيل الالتزامات وإعمال الإجراءات المسطرة في الخطة الحكومية مع رصد الصعوبات والتحديات والإشكالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي والتنظيمي والثقافي...

وقد شارك في أشغال الورشة ممثلو القطب الاجتماعي، والمنظمات الدولية (منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وجمعيات المجتمع المدني الوطنية والمحلية، وانحصرت مشاركة القطاعات الحكومية في قطاعين هما وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛ بالإضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط والدرك الملكي.

وقد تميزت أشغال الورشة الخاصة بالولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية بتدخلات مهمة ومركزة همت الهدفين 12 و13 المسطرين في المجال الرابع:

- **الهدف 12:** « تعزيز برنامج الصحة الجنسية والإنجابية»؛
- **الهدف 13:** «تحسين ولوج النساء للخدمات الصحية الأساسية».

وقد تم التطرق في إطار هذه الورشة إلى مجموعة من الإجراءات المنجزة وكذلك الاختلالات التي تهم مجال الصحة، والتي يمكن تجميعها بمرجع إلى الهدفين المسطرين في النقط التالية:

• حصيلة الإنجازات الخاصة بالهدف 12: «تعزيز برنامج الصحة الجنسية والإنجابية»

وبخصوص الإنجازات المتعلقة بالهدف 12 عملت وزارة الصحة على:

- دعم برنامج تسريع خفض وفيات الأمهات من خلال وضع مخططات عمل جهوية مع مراعاة الخصوصيات المحلية؛
- مراجعة نظام إعلامي لصحة الأم والطفل؛
- إحداث دورية مشتركة بين وزارتي الصحة والداخلية من أجل تحسين مراقبة وفيات الأمهات؛
- تعزيز سياسة الإعفاء من الأداء بالنسبة للعلاجات الخاصة بالولادة الطارئة عبر إقرار مجانية الفحوصات المخبرية الأساسية للنساء الحوامل بالإضافة إلى مجانية الولادة والعملية القيصرية وعلاجات الأطفال الحديثين الولادة؛
- دعم خدمات التغطية الصحية الثابتة بالوسط القروي. فبرسم سنة 2012، استفاد الوسط القروي من 60% من الأطباء و76% من الممرضين الحديثين الالتحاق بالوزارة كما تم توزيع 47 وحدة طبية متنقلة، وكذلك اقتناء ما مجموعه 96 سيارة إسعاف؛
- تعزيز التربية الجنسية في المقررات الدراسية لتفادي الحمل غير المرغوب فيه وكذلك الأمراض المنقولة جنسيا.

• حصيلة الإنجازات الخاصة بالهدف 13: «تحسين ولوج النساء للخدمات الصحية الأساسية»

أما بالنسبة للهدف 13، وفي إطار تعميم نظام المساعدة الطبية، لاسيما لفائدة النساء، فقد تم تسجيل استفادة 5 ملايين و600 ألف شخص من نظام المساعدة الطبية، وتمثل النساء المستفيدات 54% مقابل 46% من الرجال.

الملاحظات

ارتبطت الملاحظات في مجملها بالإكراهات والمشاكل التي تتم مواجهتها في مجال تطبيق مقتضيات الخطة، وتتلخص أهمها فيما يلي:

- الحمل المبكر عند الفتيات: المعطيات، العواقب وسبل تقليص الظاهرة؛
- الإجهاض الذي يسبب خطرا على حياة المرأة: ضرورة توفير الإحصائيات ومراجعة القوانين؛
- دور القطاعات الحكومية بالنسبة للمحددات الاجتماعية وفتح نقاش وطني حول إحداث لجنة وطنية تهتم بالمحددات الاجتماعية للصحة، على ضوء نتائج دراسة جدوى التي أجريت في الموضوع؛
- النقص والتوزيع غير المتساوي على جميع الجهات للموارد البشرية الطبية والشبه الطبية؛
- استقبال النساء في المرافق الصحية مع احترام كرامتهن وتوفير الدعم النفسي على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية.

التوصيات

خلصت أشغال هذه الورشة إلى صياغة وتقديم التوصيات التالية:

- تعزيز التنسيق في مجال تفعيل الخطة الحكومية للمساواة؛
- الاهتمام بالمشاكل الصحية الأخرى التي تعاني منها الفتيات والنساء على غرار الحمل المبكر، الإجهاض، سن اليأس، العقم، قلة الخصوبة...؛
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني؛
- تأهيل الأطر الطبية والشبه الطبية في مجال الحقوق الصحية للنساء؛
- تكثيف البرامج والحملات التحسيسية والتوعوية حول التربية الجنسية والصحة الإنجابية؛
- تسريع تفعيل إعلان **ريو** الذي انضم إليه المغرب خلال سنة 2013 حول المحددات الاجتماعية للصحة.

المجال الخامس
تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات

تقديم

يسعى المجال المرتبط بـ «تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات»، إلى تكييف برامج النهوض بالبنيات التحتية مع حاجيات الساكنة وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي. وتقتضي هذه المنهجية وضع وإعمال مشاريع جديدة أو إعادة توجيه تلك التي في طور التنزيل بشكل يضمن الإدماج الممنهج للحاجيات الآنية والإستراتيجية للنساء، وذلك في أفق استفادة الساكنة رجالا ونساء من ثمار التنمية ومن المجهودات المبذولة بخصوص تأهيل القرى والمدن من منطلق ضمان حق جميع المواطنين في استعمال المجال ومن أجل ردم الفجوات والفوارق بين الرجال والنساء أو بين الفئات العمرية.

ومن أهم مستهدفات هذا المجال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بإعمال منهجية نوعية اجتماعية مؤطرة بالحقوق، تراعي إدماج حاجيات النساء في مختلف محطات تنزيل برامج البنيات التحتية سواء تعلق الأمر ببرامج التزويد بالماء الشروب والكهرباء والطاقة والولوج إلى الخدمات وإلى الملكية والسكن...، وتعتبر مسألة النهوض بتطوير البنيات التحتية الأساسية مدخلا أساسيا لتوفير شروط العيش الكريم للنساء والفتيات وتحسين ظروفهن وأوضاعهن المعيشية.

وتتمثل القطاعات الحكومية المعنية بتدابير هذا المجال في:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك؛
- وزارة السكنى وسياسة المدينة؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء.

حصيلة أشغال الورشة حسب الأهداف المحددة في الخطة

وتهم هذه الحصيلة الهدفين التاليين:

- **الهدف رقم 14:** مراعاة النوع الاجتماعي في برنامج ولوج السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي؛
- **الهدف رقم 15:** تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف من أعباء النساء القرويات؛
- **الهدف رقم 16:** توفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة.

• حصيلة منجزات الهدف رقم 14: «مراعاة النوع الاجتماعي في برنامج ولوج السكن وبرامج فك العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي»

أما بالنسبة للهدف المرتبط بالولوج إلى السكن، يمكن إجمال حصيلة المنجزات في النقط التالية:

- توسيع شريحة المستفيدين من السكن المنخفض التكلفة (5) خلال سنة 2012، لتشمل الأسر ذات الدخل الذي يعادل ضعف الحد الأدنى للدخل عوض 1,5 منه التي كان معمول بها سابقا؛
- الاستمرار في إعمال البرنامج المتعلق بمحاربة بالسكن غير اللائق الذي هم 88 ألف أسرة؛
- القيام ببحث ميداني وطني (6) بهدف تقييم «أثر برامج محاربة السكن غير اللائق على الأفراد وعلى الأحوال المعيشية للأسر». ومن شأن هذه الدراسة أن تساهم في الاطلاع على مدى الاستفادة المنصفة للنساء من هذه البرامج؛
- وضع برامج سكنية جديدة تضمن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وذلك بناء على نتائج دراسات تحليلية وتقييمية حول وقع برامج محاربة السكن غير اللائق على مكونات الأسرة بما فيهم النساء؛
- مواصلة برنامج «مدن بدون صفيح» الذي استفادت منه 230 ألف أسرة، وقد تم إعلان 51 مدينة بدون دور صفيح من أصل 83 مدينة؛

(5) يتعلق الأمر بالسكن المحدد قيمته في 000 140 درهم.

(6) بشراكة مع ONU FEMMES

- إعمال برامج تهم الأحياء غير مكتملة التجهيز أو غير القانونية، وقد همت لحد الآن 88 أسرة؛
- إعمال برنامج محاربة السكن المهدد بالانهيار الذي عرف استفادة نحو 000 24 أسرة؛
- الاستمرار في برنامج السكن الاجتماعي (7)، وقد هم 335 ألف وحدة سكنية؛
- إعمال برنامج السكن الذي لا يتجاوز 000 140 درهم الخاص بالأسر التي تتقاضى أقل من الحد الأدنى للأجور والذي يهدف إلى إنتاج 000 53 وحدة سكنية؛
- مواصلة برنامج إنتاج وحدات سكنية لفائدة الطبقة المتوسطة بسومة 000 6 درهم للمتر المربع، بحيث تمت برمجة إنجاز 600 6 وحدة سكنية؛
- برامج تحفيزية في مجال السكن المعد للكراء؛
- إعادة النظر في قانون الكراء لضمان حماية حقوق المكري والمكتري.

أما فيما يخص توفير البنيات التحتية الطرقية للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016 فقد تم إنجاز ما يلي:

- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك في إطار استراتيجية متكاملة ومندمجة تتمحور حول اعتماد:
  - نسبة ولوج الساكنة للطرق أو المسالك المهيأة كمؤشر أساسي لتحديد أهداف البرنامج؛
  - مقاربة تشاركية على الصعيد المحلي لتحديده؛
  - اختيار محكم للتقنيات والمعايير المعتمدة لتحديد وقعه الاقتصادي والاجتماعي.

ويروم هذا البرنامج الرفع من نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الطرق من 54% سنة 2005 إلى 80% سنة 2015، حيث سيتم فك العزلة عن ما يناهز 86% من الساكنة القروية تمثل فيها النساء نسبة 50.7%. كما يهدف هذا البرنامج إلى تقليص الفوارق بين الأقاليم في مجال التجهيزات الطرقية، والمساهمة إلى جانب البرامج التنموية الأخرى في رفع مؤشرات التنمية البشرية للسكان القرويين، بالإضافة إلى تحسين ظروف تنقل الساكنة وإدماجها في الاقتصاد الوطني.

(7) يهم الأمر السكن الذي تبلغ قيمته 000 250 درهم.

وقد تم في إطار هذا البرنامج إنجاز 214 1 كلم من الطرق سنة 2013 مما مكن من فك العزلة عن مليونين و670 ألف نسمة شكلت نسبة النساء فيها 50.7%.

- إعداد البرنامج الثالث للطرق القروية (وهي حاليا بصدد المراحل الأخيرة) مع الشركاء المحليين قصد إعماله في أفق 2015؛
- إطلاق دراسة تحليلية لتقييم آثار البرنامجين الأول والثاني للطرق القروية لاستخلاص وقعها على الساكنة القروية وتحديد الوسائل الكفيلة بضمان صيانتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- مواصلة تفعيل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015)؛
- انطلاق برنامج جديد للمبادرة الوطنية يهم «التأهيل الترابي» لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة، بميزانية قدرها 17 مليار درهم، وذلك من خلال:

– توسيع التغطية الترابية للمبادرة لتشمل 702 جماعة قروية مقابل 403 في المرحلة الأولى؛

– استهداف 532 حيا حضريا عوض 264 خلال المرحلة الأولى من تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

– استهداف مليون شخص يقطنون بـ 300 3 دوار معزول تابعين لـ 22 إقليما.

• حصيلة منجزات الهدف رقم 15: «تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف من أعباء النساء القرويات»

أما بخصوص الهدف رقم 15 الذي يروم تطوير الطاقات المتجددة للتخفيف من أعباء النساء القرويات، فقد تم إنجاز ما يلي:

- ارتفاع نسبة الكهربة القروية في نهاية 2013 إلى 98.51% لكي تبلغ 99% في متم 2016، في حين لم تكن تتجاوز 22% سنة 1996، ومن المؤكد أن هذا الارتفاع كان له انعكاسا إيجابيا على:

– التمدرس في العالم القروي؛

– تحسين ظروف العمل؛

– خلق فرص شغل وديناميةتنموية متميزة بفضل النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة.

• حصيلة منجزات الهدف 16: «توفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة»

أما بخصوص حصيلة منجزات الهدف 16 المتعلق بتوفير الماء الشروب والمحافظة على البيئة، فقد تمت معاينة المنجزات التالية:

- إنجاز شبكات للتزود بالمياه مكونة من آبار وأثقاب وخزانات للمياه وتجهيزات الضخ وقنوات جر المياه المعبأة بواسطة السدود، باعتبارها حلولا عملية تتناسب مع الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية للساكنة القروية. ويدخل هذا الانجاز في إطار «البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب» الذي شرع في تنفيذه سنة 1995، وفقا للمقاربة التشاركية بين المصالح الاقليمية والجهوية للماء والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والجماعات المحلية والساكنة. وبخصوص تمويل البرنامج، فإن المستفيدين يساهمون بنسبة 5%، والجماعات المحلية بنسبة 15% والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 80%.
- ارتفاع نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 94% أواخر سنة 2013 وتزايد الطلب على الإيصالات الفردية، إذ وصلت نسبة الربط إلى حوالي 38%، أما الاستثمارات المنجزة في هذا المجال، فقد بلغت ما يفوق 18 مليار درهم ما بين 1995 و2013.

وقد كان لهذا البرنامج آثارا جد إيجابية على الساكنة، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحسين تمدرس الأطفال وخصوصا الفتيات؛
- تحسين الظروف الصحية للمستفيدين؛
- تمكين النساء من فرصة مزاولة أنشطة مدرة لعائدات مادية؛
- الحد من الهجرة القروية بعد إدماج برنامج الماء الشروب مع برامج الكهربة والطرق والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ضمان تزويد السكان بمياه الشرب في فترات الجفاف؛
- خلق العشرات من المقاولات في ميدان حفر الآبار والبناء وتجهيز معدات الضخ والصيانة وإشراك الهندسة الوطنية في جميع مراحل الدراسات والإنجازات الخاصة بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والتسيير الذاتي للمشاريع عبر خلق جمعيات مستعملي المياه؛
- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية الذي تمت المصادقة عليه من طرف قطاع الماء وقطاع التربية الوطنية سنة 2008 من خلال اتفاقية إطار للشراكة بين القطاعين، ويهدف

هذا البرنامج إلى إنجاز منشآت التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي لفائدة المدارس بالوسط القروي مع دعم التربية البيئية لفائدة المعلمين والتلاميذ وكذا جمعيات آباء وأولياء التلاميذ لإدماج البعد البيئي في تكوين المتمدرسين. وفي هذا الإطار تم:

- حصر 911 14 و785 17 مدرسة قروية لتستفيد تباعا من منشآت التزويد بالماء الصالح للشرب ومنشآت الصرف الصحي؛
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في تصميم هذه المرافق الصحية حيث يتم إنجاز مرافق خاصة بالتلميذات والمعلمات إلى جانب مرافق للتلاميذ ولذوي الاحتياجات الخاصة. ويتوقع أن يكون لهذا التوجه انعكاس إيجابي على صحة الأطفال وعلى تمدرس الفتاة القروية التي قد تتوقف عن التمدرس بسبب غياب منشآت الصرف الصحي.

وقد قامت مصالح الوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء بتجهيز 473 مدرسة قروية بمنشآت الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ما بين 2009 و2012. وتوجد منشآت في طور انتهاء الأشغال ب 23 مدرسة قروية برسم سنة 2013 وذلك لفائدة 085 1 فتاة و250 1 طفل، كما تمت برمجة تأهيل 100 مدرسة قروية برسم سنة 2014. وتتلخص هذه المنجزات برسم سنتي 2013 و2014 في النقاط التالية:

- ففي 2013 تم إنجاز 23 مرفقا صحيا بكل من عمالات وأقاليم اليوسفية، طاطا، وزان، وجدة، آسفي، ميدلت وخنيفرة بتكلفة مالية قدرها 2.2 مليون درهم؛
- عرفت سنة 2014 إنجاز 100 مرفق صحي بكل من عمالات وأقاليم السمارة، الداخلة، كلميم، الصويرة، أكادير، تارودانت، صفرو، فاس، شيشاوة، وزان، الرشيدية، العرائش، الرحامنة، بني ملال، خنيفرة، طاطا، سطات، الحسيمة، الفقيه بن صالح، طنجة، بتكلفة مالية قدرها 2.2 مليون درهم.

• البرنامج النموذجي لإنتاج وتوزيع الأكياس البيئية بدل الأكياس البلاستيكية المضرة بالبيئة والذي يتم تنفيذه بشراكة مع تعاونيات الخياطة والجمعيات البيئية. ويهدف إلى إنتاج أكياس بديلة من الثوب من طرف 139 تعاونية نسائية وتوزيعها على الساكنة في إطار حملات تحسيسية تواصلية تنبه بالآثار البيئية السلبية الناجمة عن استعمال الأكياس البلاستيكية. ويرمي هذا البرنامج الذي رصد له غلاف مالي قدره 000 000 7 درهم إلى :

- إنتاج وتوزيع 000 000 3 كيس بيئي؛

- الرفع من رقم معاملات 139 تعاونية؛
- خلق 000 200 فرصة للشغل؛
- الرفع من دخل 600 2 عضو تعاوني؛
- إشراك ما يقارب 73 جمعية بيئية محلية في البرنامج.

وقد تم الشروع في إنتاج هذه الأكياس في منتصف سنة 2013، وتم برسم سنة 2014 عقد اتفاقيات شراكة لإنتاجها مع 27 تعاونية، كما تم إبرام 15 اتفاقية مع جمعيات نسائية من أجل توزيع هذه الأكياس والقيام بالحملات التحسيسية حول الموضوع.

الملاحظات العامة ذات الصلة بالمجال

من خلال مداخلات مختلف القطاعات الحكومية، تم تسجيل التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه على مستوى تنزيل إجراءات الخطة الحكومية على أرض الواقع، كما تمت الإشارة والتطرق إلى بعض الإكراهات التي تحول أحيانا دون تحقيق النتائج المرجوة.

تصنيف الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف

فبخصوص الهدف رقم 14، تمت الإشارة إلى :

- ضرورة المواكبة الاجتماعية للمستفيدين من السكن الاجتماعي؛
- إيجاد حلول نهائية للتزايد المطرد لدور الصفيح على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف وزارة السكنى للقضاء على هذا النوع من السكن.

أما فيما يتعلق بالهدف رقم 15، فلم ترد ملاحظات تذكر.

وبخصوص الهدف رقم 16، فقد تمت الإشارة إلى مشكلة قلة الموارد المالية والبشرية للجماعات الترابية والضعف في التدبير الذي يطبعها.

الخلاصات والتوصيات

تمخض النقاش الذي دار خلال الورشة عن الخروج بمقترحات وتوصيات من شأنها أن توسع دائرة المنجزات أو أن تسرع وتيرة الأداء. ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تحليل وتقييم السياسات العمومية والعمل على التنسيق بين القطاعات الحكومية؛
- الأخذ بعين الاعتبار ضرورة فك العزلة عن السكان المجاورين للطرق الوطنية؛
- إنشاء مزيد من دور الطالبة لتمكين الفتيات القرويات من متابعة دراستهن؛
- إعادة النظر في منظومة مراقبة السكن الاقتصادي توخيا للجودة؛
- اقتراح برامج للسكن لفائدة النساء في وضعية صعبة؛
- إعادة تكوين أطر القطاعات الحكومية المعنية في مجال المنظومة المعلوماتية للخطة ومواكبتهم من أجل أجرأتها؛
- ضرورة ملاءمة خارطة الطريق المتعلقة بالمنظومة المعلوماتية؛
- تكثيف دور الإعلام في معالجة المشاكل المطروحة على المستوى البيئي.

المجال السادس التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والأسر

تقديم

يستمد هذا المجال قوته من الالتزامات الدستورية التي تنص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين والتي جعلتها تحت المسؤولية المباشرة للدولة وذلك عبر وضع وتفعيل سياسات تهم تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا. ويشمل هذا المجال تقوية مهارات النساء وتنمية خبراتهن المهنية والقضاء على كل أشكال الإقصاء والتهميش والهشاشة التي تطالهن، خاصة مع انتشار ظاهرة تأنيث الفقر ومع ضعف تأهيل النساء، مما يحول دون ولوجهن إلى سوق الشغل بشكل سلس ومنصف.

وتأتي تدابير هذا المجال لتعزيز التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء وتوسيع مشاركتهن الفعلية في الاقتصاد الوطني سواء منه المهيكل أو غير المهيكل لرفع تحدي التنمية الشاملة. ويكمن المدخل الأساسي لذلك في تأهيل الشروط الموضوعية والمعنوية للدينامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن للنساء تواجدا دالا ومعبرا في مراكز القرار الاقتصادي.

حصيلة أشغال الورشة

يتمثل الفاعلون المعنيون بتنزيل إجراءات هذا المجال في القطاعات التالية:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة العدل والحريات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- وزارة الصناعة التقليدية؛
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

أما أشغال هذه الورشة، فتهم الأهداف التالية:

- **الهدف رقم 17:** «محاربة الفقر والهشاشة»؛
- **الهدف رقم 18:** «التمكين الاقتصادي للنساء»؛
- **الهدف رقم 19:** «النهوض بحقوق النساء المسنات»؛
- **الهدف رقم 20:** «النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة».

حصيلة منجزات الهدف 17: محاربة الفقر والهشاشة

• منجزات وزارة الداخلية

- مواصلة تمويل ودعم مشاريع المجتمع المدني في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة المشاريع المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة وبتقديم خدمات للفئات في وضعية صعبة، ودعم تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إعمال برامج سوسيو-اقتصادية تستهدف النساء والمعوزين في المناطق الفقيرة. وفي هذا الإطار، تشتغل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2005 والتي تتبنى مقاربة جديدة للتنمية البشرية قوامها مبدأ التضامن والاستهداف من أجل محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وقد واصل المغرب تفعيل المرحلة الثانية من هذه المبادرة (2011-2015)، التي أضافت محورا جديدا يهم «التأهيل الترابي» لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة بميزانية قدرها 17 مليار درهم، وذلك من خلال:

- توسيع التغطية الترابية للمبادرة لتشمل 702 جماعة قروية مقابل 403 في المرحلة الأولى؛
- استهداف 532 حيا حضريا، مقابل 264؛
- استهداف مليون شخص يقطنون بـ 300 3 دوار معزول تابعين لـ 22 إقليما.

كما مكنت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2011-2013، من إنجاز حوالي 12 000 مشروع، وأنشطة تنموية لفائدة 3 مليون مستفيد ومستفيدة، منها 700 2 نشاط مدر للدخل، بغلاف مالي اجمالي يقدر بـ 9.8 مليار درهم ساهمت فيها المبادرة بـ 5.9 مليار.

• منجزات المندوبية السامية للتخطيط

- العمل على تفعيل إجراء «إدماج النوع الاجتماعي في مختلف برامج الحد من الفقر والهشاشة ومحاربة التسول» بتعاون مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- استغلال واستثمار معطيات البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر لسنة 2013-2014 بهدف تحيين خريطة الفقر في أواخر 2015.

• **منجزات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**

– دعم مشاريع تهم تمكين النساء ومحاربة أشكال العنف التي تطالهن من قبيل دعم مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف ومشاريع الحملات التحسيسية بالحقوق (8). وقد تم تمويل 69 مشروعا اعتمادا على المقاربة النوعية الاجتماعية وهو ما يمثل نسبة تمويل بلغت 10% من المبلغ الإجمالي للدعم برسم سنة 2013.

• **حصيلة وزارة الفلاحة والصيد البحري**

– تمويل أكثر من 50 مشروعا برسم سنة 2014، وقد شملت هذه المشاريع النباتات العطرية والطبية وكذا تربية الماعز والحليب والجبن والدجاج البلدي وتربية النحل والأركان والمنتوجات المجالية كالكسكس...؛

– استفادة حوالي 5 000 امرأة قروية من دعم الوزارة بهدف تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

• **حصيلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**

– تزويد السجن المحلي بإنزكان والمؤسسة السجنية ببركان بمجموعة من إصدارات الوزارة لتنمية الوعي الديني لدى السجينات؛

– إرسال نسخ من المصحف الشريف المطبوع بطريقة «براي» لفائدة الكفيفات عن طريق المندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية للجهة الشرقية.

• **حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**

– تكوين 182 سجينة مستفيدة برسم سنة 2011-2012 لاكتساب مهارات مهنية؛

– استفادة النساء السجينات من التكوين المهني داخل المراكز السجنية بشعب متعددة: الفصالة والخياطة والطرز والحلاقة والتجميل والطبخ والزرابي. وتحصل المستفيدات من التكوين على دبلوم أو شهادة حسب المستوى التعليمي المحصل عليه.

(8) 49 مشروعا لمراكز الاستماع و20 مشروعا للتحسيس بالحقوق.

حصيلة الهدف رقم 18: التمكين الاقتصادي للنساء

• منجزات وزارة الفلاحة والصيد البحري

- تنظيم دورة تكوينية حول القيادة في إطار شراكة بين المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس وجامعة مينيسوطا الأمريكية لفائدة 10 ممثلات لتنظيمات مهنية على مستوى جهة مكناس-تافيلالت؛
- استفادة أزيد من 500 2 امرأة وفتاة من أنشطة تأطيرية وإرشادية وتحسيسية بخصوص مختلف المجالات وخاصة الإنتاج والتثمين والتنظيم وتدبير المشاريع الفلاحية المدرة للدخل.

• حصيلة منجزات وزارة الشباب والرياضة

- الدعم المادي لـ 80 مشروعا بدور الشباب، منها مشاريع لفائدة 10 جمعية نسائية؛
- استفادة 554 1 خريجة التكوين المهني النسوي و251 4 خريجة الاستئناس المهني (فتيات ونساء) من برامج التكوين والتحسيس.

• حصيلة منجزات وزارة الشؤون العامة والحكامة

- تنظيم منتدى للنساء المقاولات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ديسمبر 2013. وقد تلخصت أهم أهداف اللقاء في جمع المعلومات وتكوين قاعدة بيانات/معطيات بخصوص الممارسات الجيدة التي تساعد على تقوية قدرات النساء اقتصاديا وتسهيل ولوجهن إلى التمويل وتحسين مناخ الأعمال. وقد تم ذلك في إطار مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أجل الحكامة والاستثمار والتي يترأسها المغرب.
- إحداث حوالي 100 تنظيم نسوي يشمل تكتلات وتعاونيات وجمعيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي.

حصيلة منجزات الهدف رقم 19: النهوض بحقوق النساء المسنات

• منجزات وزارة الصحة

- تدريس مسلك «طب الشيخوخة» بمعاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي لفائدة 1 058 ممرضا وممرضة، متعددي التخصص برسم السنة الدراسية 2011-2012؛
- تنظيم 5 حصص جهوية للتكوين المستمر في مجال الأمراض المرتبطة بالشيخوخة لفائدة 121 من الأطباء العامين؛
- تدريس مسلك «طب الشيخوخة» بمعاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي لفائدة 1 094 ممرضا وممرضة، متعددي التخصص برسم السنة الدراسية 2012-2013؛
- برمجة التكوين في اختصاص «طب الشيخوخة» بكلية الطب والصيدلة بالرباط للحصول على دبلوم جامعي في طب الشيخوخة لفائدة الأطباء العامين.

حصيلة منجزات الهدف رقم 20: «النهوض بحقوق النساء في وضعية إعاقة»

• منجزات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

- إعداد دليلين للتوعية حول الوقاية من الإعاقات الناجمة عن الحمل والولادة أو تلك الناتجة عن الحوادث المنزلية، ويدخل هذا الإنجاز في إطار التحسيس والتوعية بأهمية العملية الوقائية كآلية للنهوض بالصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل. ويشكل الدليل الأول أداة أساسية لتحسيس الأمهات والحوامل وعموم النساء ولا سيما اللواتي هن في سن الإنجاب بمخاطر التعرض للإعاقة بسبب الحمل، وذلك من خلال اطلاعهن على الممارسات الصحية السليمة في هذه الفترة وتقريبهن من الممارسات الخاطئة التي قد تشكل مصدر خطر على صحتهن أو صحة مواليدهن؛
- استفادة 1 058 مستفيدة و1 726 مستفيد من الذكور برسم سنة 2011، مقابل 1 186 من النساء و1 586 من الذكور برسم سنة 2012، وذلك في إطار برنامج منح المعينات التقنية التي تحرص الوزارة على ضمانها للنساء والفتيات المعوزات المتواجدات في وضعية إعاقة؛
- إحداث عشر وحدات للاستقبال والتوجيه لمنح المعينات التقنية على المندوبيات الجهوية للتعاون الوطني وذلك بغية تسهيل حصول الأشخاص في وضعية إعاقة لهذه المعينات التقنية وتحسين ظروف عيشهم وتسهيل عملية ولوجهم لمختلف المرافق.

• **منجزات وزارة الصحة**

– تنظيم 5 حصص جهوية للتكوين المستمر في مجال الوقاية من الأمراض المؤدية إلى الإعاقة، لفائدة 110 من الأطر الطبية والتمريضية؛

– استفادة 7 فتيات من بين 15 متدربا ومتدربة في وضعية إعاقة من التكوين الأساسي بمعهد تكوين الأطر في الميدان الصحي برسم السنة الدراسية 2011-2012؛

– استفادة 5 فتيات من بين 13 متدربا ومتدربة في وضعية إعاقة من التكوين الأساسي بمعهد تكوين الأطر في الميدان الصحي برسم السنة الدراسية 2012-2013.

• **منجزات وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**

– التكوين بـ 14 شعبة؛

– إحداث 10 مراكز اجتماعية مختلطة تمكن من استقبال متدربين ذوي إعاقة في شعب ومستويات مختلفة وعبر جهات مختلفة؛

– إحداث مؤسستين لفائدة المعاقين الذهنيين وضعاف البصر. وتمثل المستفيدات 32% من عدد المتدربين برسم سنة 2012-2013.

• **منجزات وزارة الداخلية**

– بناء وتجهيز وتأهيل 25 مركزا اجتماعيا لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و5 مراكز للأشخاص المعاقين ذهنيا قصد الإدماج، وذلك في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

– وفيما يتعلق بالمناصب المحتفظ بها للأشخاص في وضعية إعاقة، ومكفولي الأمة والأشخاص المتمتعين بصفة مقاوم، فقد عملت وزارة الداخلية على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، لاسيما منها القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، والمرسوم رقم 2.01.94 بتاريخ 22 يونيو 2001 بتحديد شروط استفادة مكفولي الأمة من الأسبقية لولوج المناصب العامة، وقرار الوزير الأول رقم 3.130.00 الصادر في 10 يوليوز 2000 المتعلق بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولوية، وكذا النسبة المائوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها.

• **منجزات وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك**

– بناء 3 مراكز للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع؛

– فرض الوزارة لمقاربة النوع والولوجيات للأشخاص ذوي الإعاقة كمعيار أساسي إلزامي للمصادقة على الدراسات المعمارية للمشاريع الموكلة لها في إطار التدبير المنتدب.

الملاحظات العامة ذات الصلة بالمجال

بعد عرض المنجزات المحققة في هذا المجال، تمحورت ملاحظات المتدخلين حول النقط التالية:

• عدم إشراك جمعيات المجتمع المدني والنقابات في وضع وصياغة الخطة الحكومية للمساواة؛

• إعادة النظر في بعض أهداف المجال مع التأكيد على تدقيق الاجراءات والمؤشرات؛

• غياب إحصائيات وأرقام مدققة تهم نسبة مشاركة النساء في المشاريع المنجزة في هذا المجال؛

• غياب التخطيط التشاركي والاستهداف في المشاريع الموجهة لمحاربة الفقر والهشاشة في صفوف النساء؛

• التساؤل حول تدني نسبة النساء النشيطات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خاصة بالمغرب.

تصنيف الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف

استأثر الهدفان 17 و18 من هذا المجال باهتمام خاص، بحيث تم تناول مجال تمكين النساء من عدة زوايا من شأنها أن تعزز مسألة النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء. ومن بين المداخل التي تم التركيز عليها:

• التعليم ومحاربة الأمية وتنمية القدرات التدبيرية والمهنية كمدخل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء؛

• التوعية الحقوقية ذات البعد الإنساني كمدخل لضمان الحقوق للجميع؛

• تمكين الفئات المعوزة من نساء وأرامل من الحق في الإرث والملكية وأراضي الجموع كمدخل لتثبيت مبدأ المساواة؛

• مرافقة ومواكبة الفئات الهشة من النساء للخروج من دائرة الفقر والهشاشة وفقا لمقاربة مبنية على التتبع والتقييم كمدخل لتقوية المهارات النسائية.

الخلاصات والتوصيات

تتمثل أهم الخلاصات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الورشة في التالي:

- أجمعت التدخلات على ضرورة التركيز على المقاربة العرضانية لإدماج المساواة في مختلف البرامج التنموية الهيكلية ذات الوقع على تمكين النساء مثل المخطط الأخضر وبرامج الاقتصاد التضامني؛
- ضرورة تضمين التقرير نصف المرحلي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة للمنجزات المحققة وفق إحصائيات حسب الجنس/النوع الاجتماعي، مع إضافة خانة خاصة بالشركاء وطنيا ومحليا؛
- ضرورة إجراء تقييم أولي حول برامج محاربة الهشاشة بشكل عام خاصة برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتناول كل ما تطرحه من إشكاليات وتحديات المواكبة والتكوين؛
- ضرورة وضع نظام إحصائي يمكن من تقديم المنجزات المقدمة في التقرير حسب النوع ويساعد على بناء مؤشرات خاصة بتمكين النساء تتسم بالدقة والموضوعية؛
- ضرورة التعريف بالمنتوجات النسائية ودعمها للرفع من قيمتها ولتحفيز المواطنين على الإقبال عليها؛
- دعم تبادل التجارب بين النساء (جمعيات تعاونيات، شبكات...) وتعميم الممارسات الناجحة في مجال التسويق وهندسة المشاريع وتجويد المنتوجات النسائية؛
- تركيز الاهتمام على النساء العاملات في الاقتصاد غير المهيكل مع بلورة وتحديث استراتيجية مواكبة لتقييم المبادرات الموجهة لهذا الاقتصاد؛
- ضرورة اعتماد منهجيات جديدة في مجال تمكين النساء عبر التركيز على الطبقة الوسطى لخلق قيادات نسائية جديدة ومناسبة في المجال مع التفكير في أساليب جديدة تتناسب وظروف المرحلة الحالية وحاجيات الجيل الجديد؛
- تعزيز صياغة المشاريع الاجتماعية بالقيام بدراسات تشخيصية واعتماد مقاربات تشاركية أثناء صياغة المشاريع الاجتماعية لتجويد التخطيط والاستهداف وضمان الاستدامة؛
- ضرورة الاعتراف بالعمل المنزلي كنشاط وإدماجه ضمن منظومة العمل المنتج؛
- ضرورة التركيز على البعد المحلي بالنسبة لكل المبادرات الموجهة لفائدة النساء، وذلك عبر تبني مقاربة تشخيصية تشاركية مدمجة للفئات المستهدفة بشكل يضمن الاستمرارية؛

- تعزيز آليات الشراكة وتموقع المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الحكومية «**إكرام**» بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة؛
- ضرورة الاشتغال على تقوية مؤهلات النساء في مجالي التسيير والتدبير لإحداث القطيعة بشكل نهائي مع مبدأ الوصاية؛
- ضرورة بناء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمكين المرأة وإعادة تموقعها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- معالجة الأخطاء في المشاريع المذرة للدخل ومحاسبة الجمعيات المستفيدة من الدعم التي لم تحقق النتائج المسطرة في المشروع.

المجال السابع الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي

تقديم

تعتبر مسألة مأسسة المساواة والسعي نحو المناصفة من المقتضيات والمداخل الأساسية لضمان ولوج النساء بشكل منصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي. وبتنصيص الدستور الجديد على مبدأ السعي نحو المناصفة، كان لزاما أن يتضمن البرنامج الحكومي آليات التنزيل. وفي هذا الإطار، جاء المجال السابع «الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي»، من أجل اتخاذ وتفعيل تدابير تعزيز التمكين السياسي للنساء وتكثيف تمثيليتهن في مختلف دوائر ومراكز القرار.

ويهم هذا المجال تدخل مجموعة من القطاعات هي كالتالي:

- وزارة الداخلية؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري؛
- وزارة السياحة؛

- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- وزارة الصناعة التقليدية؛
- الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

حصيلة أشغال الورشة

لقد انصبت أشغال الورشة على تقديم حصيلة منجزات هذا المجال بخصوص الهدفين التاليين المسطرين في الخطة:

- **الهدف رقم 21 :** «الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة»؛
- **الهدف رقم 22 :** «الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة».

حصيلة الهدف رقم 21 : الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة

لقد تم تصنيف المنجزات المحرزة من طرف ممثل وزارة الداخلية في هذه الورشة إلى منجزات قانونية وأخرى مرتبطة بالتأهيل وتقوية القدرات. وفيما تعتبر المنجزات القانونية مهيكلة ورافعة بالنظر لبعدها التأطيري، تستثمر الأخرى في الرأسمال البشري باعتباره القاطرة المحركة للتغيير.

• المنجزات القانونية

بعد دستور2011، تعززت الترسانة القانونية بمجموعة من القوانين التنظيمية الملحقة بجملة من المقتضيات التي كان من شأنها أن ترفع تمثيلية المرأة السياسية وتواجدها في مراكز اتخاذ القرار. وقد تمثلت هذه القوانين أساسا في:

- القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب؛
- القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛
- القانون التنظيمي رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

• القانون رقم 00.78 المعدل والمتمم بالقانون رقم 08.17 المتعلق بالميثاق الجماعي وتنصيصه في المادتين 14 و36 من الميثاق الجماعي المتعلقتين على لجنة المساواة وتكافؤ الفرص، وعلى المخطط الجماعي للتنمية المراعي للنوع الاجتماعي. ويعتبر هذا القانون ذو أهمية قصوى في مسألة إدماج النوع الاجتماعي على صعيد الجماعات الترابية.

• المنجزات المتعلقة بتقوية وتأهيل القدرات

• تنظيم وزارة الداخلية لمجموعة من الدورات التكوينية لفائدة المنتخبين؛

• تنظيم أسلاك الندوات الجهوية لفائدة المنتخبات المحليات وأطر الجماعات المحلية.

حصيلة الهدف رقم 22: الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة

• ارتفاع نسبة النساء ضمن موظفي الوزارات إلى 37% سنة 2010 مقابل 34% سنة 2002، أي بزيادة 3 نقط؛

• ارتفاع نسبة ولوج النساء الموظفات إلى مناصب المسؤولية بـ 5,3 نقطة من سنة 2001 إلى سنة 2010؛

• تنصيص مسطرة تقلد المناصب العليا على مقتضيات قانونية تراعي النوع الاجتماعي؛

• إحداث شبكة التشاور بين الوزارات المكلفة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالإدارة العمومية، وقد تم إحداثها بمديرية تحديث الإدارة بالوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛

• إنجاز الوزارة لدراسة تشخيصية حول وضعية المرأة الموظفة بالإدارة العمومية وحول آليات ومنهجية النهوض بها؛

• إطلاق دراسة رصدية حول تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية في الإدارة العمومية، وذلك التزاما بما هو مسطر في الخطة الحكومية للمساواة لمعرفة مدى تحقيق بلوغ نسبة 22% في غضون سنة 2014.

الملاحظات والاقتراحات العامة ذات الصلة بالمجال وتصنيفها حسب الأهداف

- ملاحظات ذات الصلة بالقوانين الانتخابية، والمادتين 14 و36 من الميثاق الجماعي؛
- ملاحظات مرتبطة بما هو ثقافي واجتماعي، ووجود عقليات معينة تحد من ولوج المرأة في مراكز القرار السياسي والإداري.

- **الملاحظات ذات الصلة بالهدف رقم 21: «الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة»**

– وجود قفزة نوعية في ولوج المرأة للمجال السياسي؛

– عدم وجود إلزامية في إحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص؛

– ضعف رئاسة النساء للجان الجماعية؛

– ضعف مصاحبة وتطبيق القوانين الموجودة، خصوصا ما يتعلق بالمادتين 14 و36 من الميثاق الجماعي؛

– وجود إشكالية على مستوى العقليات والمحددات الثقافية تعرقل وصول النساء إلى مراكز القرار؛

– الغموض الذي يشوب صندوق دعم تشجيع تمثيلية النساء وعدم التنصيص عليه في الخطة الحكومية للمساواة؛

– ملاحظات حول النسبة المتدنية للنساء بالحكومة.

- **الملاحظات المرتبطة بالهدف رقم 22: «الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة»**

– قصر مدة إجازة الأمومة والرضاعة؛

– ضعف نسبة النساء في مناصب المسؤولية مقارنة وقدراتهن ومهاراتهن التدبيرية والتنظيمية؛

– تثمين مشروع الحضانات بالإدارات العمومية؛

– اختلاف الرؤى حول تمديد سن التقاعد بين مؤيدين ومعارضين.

الخلاصات والتوصيات

- **بالنسبة للهدف 21: «الرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة»**

– التنصيص في القانون التنظيمي لمجلس المستشارين على التناوب بين الجنسين للترشيحات في اللوائح المقدمة من طرف الأحزاب السياسية على غرار النقابات؛

– التنصيص على إلزامية إحداث لجنة المساواة وتكافؤ الفرص على مستوى الجماعات؛

– وضع مخطط مسبق بهدف تعزيز التمثيلية السياسية للنساء؛

– وضع آليات ملزمة قانونيا لتفعيل المادة 14 من الميثاق الجماعي؛

– التكوين المستمر لفائدة المنتخبين والمنتخبات؛

– وضع آليات لأجل تواجد النساء بمراكز القرار السياسي؛

– استبدال تسمية «اللائحة الإضافية» بعبارة إيجابية تبرز الدور الأساسي للمرأة في العمل السياسي؛

– تضمين المواضيع الخاصة بالتكوينات لمواضيع تهم حقوق الإنسان وحقوق المرأة؛

– تخصيص أيام للنقاش حول موضوع الولوج المنصف والمتساوي للنساء لمراكز القرار السياسي والإداري من طرف الوزارات المعنية.

- **بالنسبة للهدف 22: «الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق المناصفة»**

– وضع كوطا نسائية وإجراءات تحفيزية تمكن من ولوج النساء لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية؛

– تعميم مشروع حضانات الأطفال على باقي الإدارات على مستوى التراب الوطني مع التأكيد على أهمية هذا المشروع من طرف المتدخلين؛

– الاشتغال على مقاربات أخرى في إطار دعم تمثيلية النساء في مناصب اتخاذ القرار الإداري وعدم الاقتصار على المقاربة القانونية فقط؛

– اقتراح بدائل لمساعدة المرأة في التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية، كالعمل عن بعد أو العمل لنصف حصة كما هو معمول به في بلدان أخرى، مع إشراك الرجل في تقاسم المسؤولية داخل الأسرة؛

- تكييف ترشيح النساء لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية مع الواقع الحالي للموظفة، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها مسبقا في تولي مناصب المسؤولية؛
- تأهيل الإدارة بشكل ينسجم مع مطلب الرفع من نسبة النساء في مناصب المسؤولية (تحسين ظروف العمل...).

المجال الثامن تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل

تقديم

التزاما بمبدأ السعي نحو المناصفة في مختلف تجلياتها وتطبيقا للالتزامات الوطنية لضمان تمتع النساء والرجال على حد سواء بحقوقهم الاقتصادية، جاء المجال الموضوعاتي الثامن المتعلق بـ «تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل» من أجل إقرار وتكريس الإنصاف والمساواة بين الجنسين في الولوج لسوق الشغل، مرورا بالترقي في المسار المهني في القطاع العام خاصة ووصولا إلى تطبيق سلس لقانون التعيين في المناصب السامية. ويشمل هذا المجال أيضا القطاع الخاص بهدف تمكين المرأة من الانخراط في النسيج الاقتصادي وتقلد مناصب المسؤولية وخلق مقاولات في قطاع يطرح ولوجه إشكالات عدة...

وبنفس الشكل، يصبو هذا المجال إلى تكريس الحقوق في فضاء الشغل ومكافحة كافة أشكال التمييز والعنف على الأجيرات وكذلك الحد من ظاهرة تأنيث البطالة، خاصة بمرجع إلى الركود الملحوظ الذي طال نسبة النشاط لدى النساء خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبحت أقل بثلاث مرات من نسبة النشاط لدى الرجال.

حصيلة أشغال الورشة

من خلال ما تم تداوله في الورشة، تبين أن أهم النقاشات التي دارت بين الفاعلين همت القضايا التالية:

- مؤشرات تشغيل النساء ونسبة البطالة لدى النساء، بمرجع إلى مستواهن التعليمي ومؤهلاتهن وقدراتهن؛

- مؤشرات حضور النساء في سوق الشغل من خلال تعزيز ولوجهن إلى مجال المقاولة، سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- التطرق إلى مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي توفر مزيدا من الفرص لتعزيز إشراك المرأة في الحياة النشيطة.

وتكمن القطاعات المعنية بتنزيل إجراءات هذا المجال في:

- رئاسة الحكومة؛
- وزارة الداخلية؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛
- وزارة الصناعة التقليدية؛
- الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وترتبط منجزات هذا المجال بتحقيق الأهداف التالية:

- **الهدف رقم 23:** «إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية»؛
- **حصيلة الهدف رقم 24:** «ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية».

حصيلة الهدف رقم 23: «إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية»

تتلخص الإنجازات التي تمت مراكمتها بخصوص هذا الهدف فيما يلي:

- إلزام المقاولات التي تشغل 50 عاملة بإحداث قاعات للرضاعة يمكن تحويلها إلى دار للحضانة وذلك انسجاما مع مقتضيات مدونة الشغل. ولتفعيل هذا الإجراء، تم إصدار قرار وزاري يوضح شروط ومواصفات إحداثها وتنظيمها لضمان احترامها لمعايير ومواصفات دولية؛

- المبادرة إلى التنسيق المسبق بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية قصد إشراكها في وضع تصاميم إنشاء الوحدات الصناعية، ومنح رخص إحداثها قصد تخصيص فضاءات للرضاعة وحضانات الأطفال؛
- إعداد مشروع قانون رقم 73. 11 حول إحداث مصلحة اجتماعية داخل المقاولة. ويتوخى هذا القانون النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة الأجراء والأجيرات وتأطيره بواسطة مصلحة اجتماعية للشغل؛
- أما بالنسبة لإجراء مرونة ساعات العمل، فقد بينت الممارسة العملية أنه من الصعب إلزام المقاولات بتطبيق هذا الإجراء لارتباطه بالتدابير التنظيمية الداخلية لكل مقاولة، وبالتالي يبقى إجراءاً نظريا.

حصيلة الهدف رقم 24: «ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية»

وفي إطار هذا الهدف تم إنجاز ما يلي :

- مصادقة المغرب على المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المرأة وإقرار المساواة ومنع التمييز بين الجنسين، ويخص الأمر الاتفاقيات الدولية 100، 111 و183 المتعلقة بحماية الأمومة في يونيو 2011؛
- إعداد مشروع قانون حول العمال المنزليين الذي تمت المصادقة عليه خلال الـمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 2 ماي 2013 ووضعه بالبرلمان بتاريخ 8 غشت 2013؛
- على ضوء ملاحظات واقتراحات قطاع الصناعة التقليدية، تمت مراجعة مشروع القانون المتعلق بتحديد علاقات الشغل بخصوص الأنشطة ذات الطابع التقليدي الصرف. وسيتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة في غضون الأشهر القادمة؛
- العمل على حماية حقوق المرأة العاملة في إطار مدونة الشغل وتحصين جهاز تفتيش الشغل قصد مراقبة احترام تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالمرأة في العمل، وجمع المعطيات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع؛
- تنظيم عدة دورات تكوينية جهوية في مجال الحقوق الأساسية في العمل ومن بينها المساواة بين الجنسين في التشغيل والمهنة والأجر. وقد استفاد من هذه الدورات 500 مفتشا ومفتشة للشغل؛

- تعزيز الشراكة مع مكتب العمل الدولي من خلال المشروع المتعلق بالنهوض بالحقوق الأساسية للأجراء عبر تنمية الحوار الاجتماعي والمساواة في العمل خلال سنة 2013، وتروم هذه الشراكة الترويج للمساواة بين الجنسين في العمل ومحاربة التمييز بينهما، وذلك من خلال إنجاز أنشطة ذات الطابع الإعلامي والتحسيسي والتكويني حول الموضوع؛
- تنظيم حملة تحسيسية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء الأجيرات من طرف القطب الاجتماعي المكون من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، من 25 نونبر إلى 12 دجنبر 2013، وقد عرفت الحملة تنظيم ست لقاءات جهوية (طنجة- وجدة- فاس- الدار البيضاء- أكادير- العيون) شارك فيها 700 فاعل محلي يعمل في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

تقديم الملاحظات العامة ذات الصلة بالمجال

يمكن صياغة الملاحظات التي تمت إثارتها في النقط التالية، منها ما اكتسى صيغة تساؤلات ومنها ما صيغ على شكل معاينات:

- ما هي التدابير المتخذة لمواجهة التمييز ضد النساء في الولوج إلى سوق الشغل؟؛
- لازال العمل المنزلي يشكل عائقا أمام المرأة في ولوج سوق الشغل والترقي إلى مراكز اتخاذ القرار؛
- هل تم التفكير في إنجاز دراسات لفهم سبب انخفاض معدل نشاط النساء في المغرب؟؛
- هل هناك حماية اجتماعية للنساء العاملات بصفة عامة والمشتغلات في بعض الأنشطة الهشة وغير المنتظمة (كالفلاحة مثلا) على وجه التحديد؟؛
- ما هي التدابير المتخذة من قبل المغرب لأجرأة مضامين الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها في مجال تشغيل النساء؟؛
- ما هو مآل مشروع قانون العمال المنزليين؟؛
- هناك محدودية واضحة في عدد وإمكانيات مفتشي الشغل بالنظر للمهام المسندة إليهم؛
- ضرورة القيام بورشات تحسيسية من طرف وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية ومكتب العمل الدولي، من أجل محاربة تشغيل الأطفال داخل الضيعات الفلاحية (مكناس، القنيطرة وأكادير)، بهدف وضع خطة عمل؛

- غياب الوعي لدى النساء العاملات بحقوقهن التي تضمنها المقتضيات القانونية المنظمة لمجال الشغل؛
- انتشار العنف الممارس ضد النساء الأجيرات خلال مختلف مراحل حياتهن المهنية.

تصنيف الملاحظات والاقتراحات حسب الأهداف

• الملاحظات الخاصة بالهدف رقم 23: «إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية»

- العمل المنزلي والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء لازالت تشكل عائقا أمام المرأة في ولوجها لسوق الشغل عموما، وبلوغها لمراكز القرار خصوصا؛
- يمثل تنامي الوعي بأهمية إحداث دور الحضانة والرضاعة بالمؤسسات المرتبطة بسوق الشغل خطوة هامة في مجال أجرأة المقاربة النوعية الاجتماعية في مرافق الشغل؛
- ضرورة إنجاز دراسات تحليلية تمكن من فهم أسباب انخفاض معدل نشاط النساء في المغرب خلال السنوات الأخيرة.

• الملاحظات الخاصة بالهدف رقم 24: «ضمان احترام أرباب العمل للإطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية»

- تواجد ملحوظ لظاهرة التمييز ضد النساء في الولوج إلى سوق الشغل تقتضي اتخاذ تدابير عاجلة ومندمجة، فما هي المقاربة المتبناة في مواجهة كل أشكال التمييز المعاينة ؟؛
- يعرف القطاع الفلاحي ظاهرة تأنيث اليد العاملة، ومن الملاحظ أن القطاعات غير المهيكلة والأنشطة الهشة وغير المنتظمة تستقطب النساء بشكل خاص. فهل هناك حماية اجتماعية خصوصية للنساء العاملات بصفة عامة والنشيطات في هذا النوع من القطاعات خاصة؟؛
- ما هي التدابير المتخذة من قبل المغرب لأجرأة مضامين الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها في مجال تشغيل النساء؟؛
- هناك محدودية واضحة في عدد وإمكانيات مفتشي الشغل بالنظر للمهام المسندة إليهم؛
- ما مآل قانون العمال المنزليين الذي استأثر بالرأي العام والذي يرمي إلى تنظيم نشاط هذه الشريحة من النساء العاملات ؟.

- هناك غياب الوعي لدى النساء العاملات بحقوقهن والتي تضمنها المقتضيات القانونية المنظمة لمجال الشغل، فما هي الأنشطة المبرمجة لفائدتهن لتكريس الوعي لديهن بهذه الحقوق؛
- خلال مختلف مراحل حياتهن المهنية، تتعرض النساء الأجيرات إلى مختلف أشكال العنف. فما هي التدابير المتخذة للحد من هذه الظاهرة.

الخلاصات والتوصيات

استنادا على الملاحظات المسجلة، تم تقديم واقتراح التوصيات التالية في أفق تحسين أداء الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»:

- ضرورة خلق آلية لحماية النساء العاملات داخل الضيعات الفلاحية؛
- ضرورة ملاءمة تقرير حصيلة المنجزات مع بنية ومجالات الخطة الحكومية للمساواة؛
- بذل مجهودات أكبر لإشراك الرجل في تقاسم تحمل الأعباء المنزلية مع المرأة العاملة وذلك لتسهيل التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة؛
- اعتماد معايير التمييز الإيجابي في ولوج سوق الشغل؛
- إعمال تدابير للرفع من نسبة ولوج النساء لسوق الشغل مع تحفيز تنظيم الأنشطة غير المهيكلة/المنتظمة للفئات الهشة؛
- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة من النساء العاملات؛
- اقتراح لوائح خاصة بالنساء في إطار الانتخابات المهنية لسنة 2015؛
- ضرورة التفكير في وصلات إشهارية تشجع على المساواة بين الجنسين في الشغل؛
- العمل على نشر ثقافة المساواة والنوع الاجتماعي لدى المشغلين واليد العاملة.

خلاصة تحليلية

يمثل تنزيل الخطة الحكومية للمساواة تحديا بكل المقاييس لكونه يخضعها لصيرورة قوامها إدماج مختلف الفاعلين المعنيين بإعمال تدابيرها وبالتحقيق المشترك والممنهج للأهداف المتفق عليها بشكل مسبق وفقا لمؤشرات محكمة ودقيقة. ومن هذا المنطلق، يتعين الإشارة إلى التعبئة وروح الالتزام كمكسب استثمره الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين مما يدل على الاقتسام المشترك لفلسفة الخطة وللقيم المؤطرة لها من جهة والتوافق حول انخراطهم في المقاربة ومنهجية الاشتغال المتبناة في مجال التتبع والتقييم. وعليه، خضعت عملية التنزيل وفقا لميثاق عمل ضمني متقاسم بين مختلف القطاعات يضمن الاستمرارية في العمل المشترك.

وقد عبر حجم حضور ومشاركة الممثلين القطاعيين عن الإرادة الفعلية في العمل بشكل منسجم مع مقتضيات الدستور في أفق تعزيز المساواة ومأسسة المناصفة. إلا أن ذلك لا يحول دون تواجد تحديات ما زالت عالقة مرتبطة بتحقيق أهداف المحاور الثمانية للخطة بشكل مندمج. ويستدعي الاشتغال على هذه التحديات التفكير المشترك حول الأبعاد التالية التي هي بمثابة مداخل لتنزيل أنجع وأسلس لتدابيرها:

1. البعد المؤسساتي للخطة: ويرتبط هذا العنصر بدعم وتقوية آليات التنسيق والتتبع المتواجدة وإرساء آليات لليقظة من أجل مواكبة فعالة لتنزيل الخطة حيث يتطلب الطابع المهيكل والمندمج لهذه الأخيرة وضع جهاز/نسق يتفرع إلى:

- آلية للريادة مكلفة بتدبير عملية تنزيل الخطة في مختلف تجلياتها ومضامينها؛
- آلية للمواكبة والتتبع لضمان انسجام وتوافق فعلي بين إعمال التدابير والبرمجة والتخطيط المسطرين مسبقا؛
- آلية لليقظة تمكن من مراقبة وتيرة الإنجاز وإعادة النظر في المقاربات وإحكام التدخل من أجل وقع أكبر للتدابير.

2. البعد التشريعي ويحيل إلى تعزيز الترسانة التشريعية بقوانين تروم النهوض بالمساواة والمناصفة. فبالرغم من القوانين التي تم إعمالها بهذا الخصوص خلال العشريتين الأخيرة، فإن تنصيص الدستور على المناصفة يستدعي وضع قوانين جديدة لتفعيل هذا التوجه. والملاحظ أن

مسار تعزيز الترسانة القانونية يظل بطيئا ويتعين تسريعه من أجل إرساء المناصفة أو بالنسبة للقوانين الزجرية والتجريمية للعنف الممارس ضد النساء أو تلك المتعلقة بتكافؤ الفرص في مجال الولوج المنصف لمناصب القرار أو بما يصطلح عليه بالتمييز الإيجابي.

3. البعد التواصلي ويرتبط هذا الجانب بإرساء وصياغة استراتيجية تواصلية مواكبة تمكن من نشر أوسع للخطة وتعريف أشمل بأهدافها. ففي إطار الورشات وقف المشاركون بشكل مكثف على محدودية انتشار الخطة وقصور تداولها. وعليه، يتعين إمداد الخطة بقوة دافعة وذلك بنشر وتداول المعلومات حول محاورها وتدابيرها وأهدافها. ومن هذا المنطلق، يعتبر وضع خطة للتواصل عملية ضرورية ولازمة تمد الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» ببعدها الجهوي والمحلي.

4. البعد المنهجي: يرتبط بمأسسة مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة والمناصفة في مختلف القطاعات كما يرتبط بتعزيز الشراكة مع الجمعيات النسائية والحقوقية. فعلى امتداد مسارها، راكمت هذه الجمعيات تجربة ورأسمالا معرفيا مهما في مجال استهداف النساء والفئات في وضعيات صعبة وفي مجال مقاربة إعمال مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة الحقوقية. ويتعين ترصيد هذه التجارب واستثمارها من أجل النهوض بالمناصفة وتعزيز المساواة.

5. البعد التقييمي: وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى صفة التواتر التي ميزت السياسات العمومية المستهدفة للنهوض بأوضاع النساء وتحسين شروط عيشهن وتجويد مكانتهن الاجتماعية خلال العشريتين الأخيرتين. فسواء تعلق الأمر بسياسات محاربة الفقر والهشاشة في صفوف النساء أو مكافحة أشكال العنف التي تطالهن أو تحسين ولوجهن إلى مختلف الخدمات، فإنها تصب في هدف واحد يتلخص في النهوض بأوضاعهن وفقا للمقاربة الحقوقية. وفي هذا الاتجاه يتعين القيام بتحليل وتقييم ممنهج لهذه السياسات لقياس أثرها ووقعها على الفئات المستهدفة ومساهمتها في إرساء وتعزيز المساواة وإقرار العدالة الاجتماعية وتكريس الإنصاف.

6. البعد الثقافي: تهم هذه الخاصية مبدأ نشر وتكريس ثقافة المساواة ليس فقط في القطاعات المعنية بتنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» ولكن على كل المستويات وفي صفوف كل الفئات الاجتماعية. ويعتبر تحقيق هذا البعد تحديا بالغ الأهمية لكونه يرتبط بتطعيم المجتمع بكافة مكوناته بقيم المساواة والإنصاف ويجعله بذلك رهين بتغيير العقليات على المدى البعيد.

7. البعد المعلوماتي: يرتبط بمحدودية انتقال وتداول المعلومات الخاصة بتنزيل الخطة أفقيا وعموديا مع العلم بأن انتقال/ارتقاء المعلومة من المستوى المحلي إلى المستوى الجهوي ضروري من أجل تطوير المعارف وفهم أعمق للظواهر الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، يتعين على القنوات التي تضمن هذه الدينامية أن تعمل بسلاسة وسهولة لربط الوصل بين المحلي والجهوي والوطني. كما يتعلق هذا البعد بتحيين النظام المعلوماتي للخطة مع إدراج النوع الاجتماعي.

8. البعد الوظيفي والإجرائي: يهم تحسين أداء الآليات المكلفة بتدبير تنزيل الخطة من أجل تنسيق أنجع واستغلال أشمل للمنظومة المعلوماتية الخاصة بها ونشر أوسع لمنجزاتها. ولهذه الغاية، من الضروري تكريس عملية المواكبة بتعزيز قدرات أعضاء هذه الهياكل.

9. البعد الإحصائي: يتعلق الأمر بتطعيم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» بمؤشرات كيفية للتتبع والتقييم وكذا إدراج البعد الإحصائي ضمن البعد التقييمي خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات. ويتعين صياغة هذه المؤشرات بمرجع إلى الدراسات المرجعية «Baseline» المرتبطة بمحاور الخطة وجعل عملية تحيين المعطيات الكمية والكيفية عملية ممنهجة ومتواترة. وفي اتجاه آخر، تمت الإشارة في إطار الورشات إلى التحدي المرتبط بإرساء نظام تجميع معلوماتي يمكن من تقديم منجزات الخطة حسب النوع الاجتماعي كما يمكن من مراجعة المؤشرات وكذا الأهداف.

الخلاصات العامة والتوصيات

تمكن القراءة التحليلية للتوصيات الموضوعاتية من صياغة توصيات ذات طابع تركيبي يهم تنزيل الخطة بشكل عام. وقد تم تجميعها وتصنيفها بمرجع إلى خلاصة النقاشات والتبادلات المتداولة في إطار الورشات. ويتم تقديمها بهدف إحكام أداء الخطة الحكومية للمساواة وتحسين وقع التدابير المبرمجة على أوضاع النساء من منظوري المساواة والمناصفة. وترتبط هذه التوصيات بمختلف مظاهر وأبعاد تنزيل وإعمال الخطة الحكومية للمساواة ويمكن تصنيف أهمها فيما يلي:

1. توصيات عامة؛
2. توصيات متعلقة بآليات التنسيق والتتبع والتقييم؛
3. توصيات مرتبطة بإعمال التدابير بمرجع إلى المؤشرات المحددة مسبقا؛
4. توصيات ذات الصلة بتقارير التتبع؛
5. توصيات مرتبطة بتنسيق الخطة الحكومية للمساواة؛
6. توصيات بخصوص المقاربات ومنهجية العمل.

توصيات عامة

تكتسي هذه التوصيات العامة طابعا بالغ الأهمية بمرجع إلى بعدها القبلي والمسبق. وذلك بكونها تمثل إطارا مرجعيا للتوصيات المرتبطة بالمحاور من جهة، وتلك ذات الطابع النوعي من قبيل المقاربات أو التنسيق أو التتبع من جهة أخرى.

وعليه، فيمكن تقديم خلاصة هذه التوصيات فيما يلي:

- تعزيز آلية التنسيق والتتبع المكلفة بتنزيل الخطة الحكومية للمساواة؛
- إرساء ميكانيزمات وطنية وجهوية لليقظة من أجل تنزيل دقيق ومحكم للخطة الحكومية للمساواة «إكرام»؛
- تفعيل البعد الجهوي والمحلي للخطة؛

- تعزيز الخطة بإستراتيجية تواصلية لضمان انتشار أوسع؛
- إضافة «عمود» في جذاذة الخطة مخصص للشركاء الوطنيين والجهويين والمحليين المعنيين بتنزيل تدابير الخطة؛
- المرافعة من أجل مأسسة المقاربة النوعية الاجتماعية والمساواة والمناصفة في مختلف القطاعات؛
- نشر ثقافة المساواة في صفوف المتدخلين والفاعلين المنخرطين في تنزيل الخطة؛
- تعزيز الترسانة التشريعية بقوانين تكرس المساواة والمناصفة؛
- تقوية وتطوير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجالات التنسيق واقتسام المعلومات وتبادل المعطيات الإحصائية والكيفية المرتبطة بمحاور الخطة الحكومية للمساواة؛
- المرافعة من أجل رفع ميزانية الوزارة الوصية وتطعيمها بالموارد البشرية من أجل أداء أحسن وأكثر فعالية؛
- التحليل والتقييم الممنهج للسياسات العمومية في مجال النهوض بأوضاع النساء (النهوض بالوضع القانوني، ضمان الكرامة، ضمان تكافؤ الفرص في مجال التشغيل، الولوج المتساوي والمنصف لمناصب المسؤولية ومراكز القرار، محاربة تأنيث الفقر والهشاشة، التمكين الاجتماعي والاقتصادي...).

التوصيات ذات الصلة بآليات التنسيق والتتبع

- إرساء آليات جهوية لضمان تتبع جهوي للخطة الحكومية للمساواة؛
- الرفع من عدد اجتماعات اللجنة التقنية من أجل تنسيق أحسن وأكثر فعالية؛
- نشر التقارير المصاغة من طرف اللجنة التقنية على نطاق أوسع؛
- تقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية في مجال استعمال واستغلال المنظومة المعلوماتية للخطة الحكومية للمساواة من أجل تتبع ومرافقة أنجع لتنزيلها؛
- وضع آلية على مستوى الجهات تضمن انتقال المعلومات وفق مقاربة buttom up (من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني).

التوصيات المرتبطة بتنزيل تدابير الخطة بمرجع إلى المؤشرات المحددة بشكل مسبق

- توطيد الخطة بمؤشرات كيفية للتتبع والأثر/الوقع؛
- تحيين المضامين المتضمنة في المنظومة المعلوماتية وإدخال معطيات مفصلة ومصنفة حسب النوع الاجتماعي؛
- مراجعة منظومة تدبير المعطيات المتضمنة في النسق المعلوماتي للخطة الحكومية للمساواة؛
- تحسين عمليات التخطيط والبرمجة والاستهداف بالنسبة لتدابير الخطة؛
- تكييف خارطة الطريق مع النسق المعلوماتي الخاص بالخطة؛
- إرساء نسق إحصائي يمكن من تقديم المنجزات حسب النوع الاجتماعي كما يمكن من مراجعة مؤشرات وأهداف الخطة.

التوصيات المرتبطة بتقارير التتبع

- الحرص على نشر أوسع للتقارير المرحلية لتنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» بشكل يجعلها تصل إلى المستوى الجهوي والمحلي؛
- تضمين التقارير النصف مرحلية لمنجزات معززة بإحصائيات حسب النوع الاجتماعي؛
- تطعيم التقارير النصف مرحلية بمعطيات كمية وكيفية محينة؛
- أخذ التقارير المصاغة من طرف الجمعيات بعين الاعتبار بخصوص الإشكاليات المرتبطة بالنهوض بأوضاع وحقوق النساء؛
- بناء التقارير التتبعية لمنجزات الخطة وفقا لمنهجية موحدة لصياغة مفصلية حول محاورها.

التوصيات المرتبطة بتنسيق الخطة

- توطيد وتعزيز ميكانيزمات التنسيق الحكومية المعنية بتنزيل الخطة «إكرام»؛
- تعزيز التنسيق بين وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية والجمعيات النسائية والحقوقية؛
- تعزيز التنسيق البين قطاعي؛
- ضمان التنسيق بين المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

التوصيات المتعلقة بالمقاربات وبمنهجية التدخل المتبناة

- تدعيم وتعزيز المقاربة التشاركية بالتركيز على البعد المحلي بالنسبة لكل تدابير الخطة؛
- نسج شراكات بين القطاع العمومي والقطاع الحر لإدماج هذا الأخير في تنزيل تدابير الخطة وتحقيق أهدافها؛
- إرساء نظام لتتبع المشاريع والبرامج المستهدفة للنساء يمكن من متابعة الفاعلين الذين لا يحترمون التزاماتهم.

بيبليوغرافيا

- الخطة الحكومية للمساواة، « إكرام» 2012-2016 في أفق المناصفة. وزارة التضامن والمرأة والأسرة و التنمية الاجتماعية، 2012.
- البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تمكين النساء والفتيات في المغرب، 2008، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، برنامج «تمكين».
- دراسة حول «الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي السائدة في المغرب» الاتحاد الأوروبي/ منظمة العفو الدولية. أمنستي.
- الاستراتيجية المندمجة للوقاية ومكافحة العنف ضد الأطفال في المدارس، 2007، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي/ اليونيسيف / برنامج تمكين / الجمعية المغربية لدعم وتطوير مدرسة ذات جودة.
- صورة المرأة المغربية في الإعلام 2014، تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.
- حصيلة أشغال ندوة حول «النوع والإدماج الاقتصادي للنساء في المغرب العربي»، 2010.
- قانون الشغل، الجريدة الرسمية رقم 5210.
- دستور2011، المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، سلسلة الوثائق القانونية المغربية.
- تجارب مأسسة المساواة بين الجنسين في الإصلاحات العمومية القطاعية في المغرب 2011، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن / الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ACDI/ صندوق دعم المساواة بين الجنسين FAES 1.

ملحقات

1. برنامج اللقاء.
2. لائحة المشاركين حسب الفئات.
3. الفصل 19 من الدستور.

برنامج اللقاء

اللقاء الوطني حول التقييم نصف المرحلي
لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في أفق المناصفة 2012-2016

السبت 11 أكتوبر 2014 • نادي بنك المغرب

09:30-09:00 **استقبال المشاركين**

الجلسة الافتتاحية 10:15-09:30

- كلمة السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
- كلمة السيد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة
- كلمة السيد سفير الاتحاد الأوروبي
- تقديم لتنفيذ الخطة الحكومية «إكرام»
- توقيع بروتوكول تبادل النظام المعلوماتي المؤسساتي للعنف الممارس ضد النساء

10:30-10:15 **استراحة**

الجلسة الأولى 12:30-10:30

- الورشة الأولى: **تقديم حصيلة منجزات المحور الأول للخطة: «مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة»**

  المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

  • مناقشة.

- الورشة الثانية: **تقديم حصيلة منجزات المحور الثاني للخطة: «مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء»**

  المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة العدل والحريات.

  • مناقشة

- الورشة الثالثة: **«تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة»**

  المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة التربية الوطنية.

  • مناقشة

- **الورشة الرابعة:** **«تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية»**

المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة الصحة.

- مناقشة.

14:30-12:30	**وجبة الغذاء**
16:30-14:30	**الجلسة الثانية**

- **الورشة الخامسة:** **«تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات»**

المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

- مناقشة.

- **الورشة السادسة:** **«التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء»**

المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

- مناقشة.

- **الورشة السابعة:** **«التمكين من الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي»**

المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة الداخلية.

- مناقشة.

- **الورشة الثامنة:** **«تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل»**

المسير/ة: ممثل/ة عن وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية.

- مناقشة.

17:00-16:30	**استراحة**
18:00-17:00	**تقديم تقارير الورشات**

لائحة المشاركين حسب الفئات

القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية

- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
- وزارة العدل والحريات
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
- وزارة السكنى وسياسة المدينة
- وزارة الفلاحة والصيد البحري
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة الشباب والرياضة
- وزرة الصحة
- وزارة الاتصال
- وزارة السياحة
- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية
- وزارة الثقافة
- وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
- وزارة الشؤون العامة والحكامة

- الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية
- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء
- المندوبية السامية للتخطيط
- المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان
- وكالة التنمية الاجتماعية
- الدرك الملكي
- التعاون الوطني
- المندوبية العامة لإدارة السجون
- مؤسسة وسيط المملكة

الشركاء الدوليون

- مفوضية الاتحاد الأوروبي
- السفارة الفرنسية
- السفارة الكندية
- السفارة الألمانية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – الإيسسكو
- المنظمة العالمية للصحة
- البنك الإسلامي للتنمية
- الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي والتنمية
- التعاون الكندي
- Handicap International

الجمعيات

- جمعية الكرازة للتنمية الجهوية
- جمعية أنير لمساعدة الأطفال في وضعية صعبة
- جمعية جسور ملتقى النساء المغربيات
- جمعية البلسم لتأهيل المرأة ورعاية الطفولة
- الاتحاد الوطني لنساء المغرب
- جمعية صوت المرأة الأمازيغية
- الجمعية الديمقراطية للمرأة المغربية
- الجمعية المغربية للتخطيط الأسري
- جمعية النساء المقاولات
- جمعية ملتقى الأسرة المغربية
- اتحاد العمل النسائي
- جمعية الاستماع والاستقبال والتوجيه
- جمعية الأمل للتنمية
- جمعية المستقبل للتنمية الثقافية والاجتماعية
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
- جمعية أجيال للتنمية
- جمعية الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة
- الجهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- المركب الاجتماعي ابتسامة
- جمعية الرعاية والاسعاف
- مركز إشعاع للدراسات الأسرية
- رابطة الابداع والتواصل
- الملتقى العام للمنظمات العربية والافريقية

- جمعية مبادرات للنهوض بحقوق النساء
- جمعية الأمل الأسري
- جمعية الباتول لرعاية الفتاة والأسرة
- جمعية التنمية والتربية والتواصل
- جمعية حنة مسعودة النسائية للتنمية
- شبكة أناروز
- جمعية الأمل النسائية
- مركز الوئام للإرشاد الأسري
- جمعية الوفاق للوساطة الأسرية
- جمعية النخيل
- جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء- ربيع الكرامة
- جمعية أم البنين للعناية بالأسرة
- شبكة نساء الأطلس
- جمعية الغد الباسم للتنمية الاجتماعية والتضامن
- جمعية فضاء التربية للأوراش الاجتماعية والتنموية
- جمعية العمل الاجتماعي والثقافي
- جمعية أصدقاء المدارس-القطب الجمعوي
- مؤسسة بسمة للتنمية الاجتماعية

الفصل 19 من الدستور

«يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجال والنساء.

وتُحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.»

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويُعتبر محتوى الوثيقة من مسؤولية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ولا يعكس بأي حال من الأحوال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
47، شارع ابن سينا، أكدال، الرباط
www.social.gov.ma